جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة ماستر

الحقوق
العلوم السياسية
سياسة عامة و إدارة محلية
رقم.:043 /ع س /2019

اعداد الطالب:
طرشي مبروك

يوم: 2019/07/02

سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر

لجنة المناقشة:

كربوسة عمراني	أستاذ جامعة بسكرة	رئيسا
معمر عمار	أستاذ جامعة بسكرة	مشرفا
صيد صالح	أستاذ جامعة بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2018-2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر

الحمد لله الذي وفقني لهذا العمل فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه

ولا يسعني إلا أن أتقدم بشكري وتقديري وعرفاني وامتناني إلى الأستاذ معمر عمار

على سعة صدره.

وأتقدم بالشكر أيضا إلى عائلتي لدعمهم المستمر وتشجيعهم لي طوال فترة عملي هذا

مقدمة

يعتبر النشاط الاقتصادي احد اهم محاور اهتمامات النظم السياسية المعاصرة ،لارتباطه الوثيق بالحياة اليومية للمواطن من خلال توفير الحاجيات الضرورية التي تكفل له الحياة الكريمة، و بالتالي ضمان حد معين من الاستقرار السياسي للمجتمع ،ونظرا لهذه الأهمية اخذ موضوع النشاط الاقتصادي حيزا كبيرا من اهتمام السياسيين و الاكاديميين المتخصصين في الاقتصاد السياسي ،وكذا العلوم السياسية و المهتمين بصياغه السياسات العامة ،و على اعتبار ان موضوع النشاط الاقتصادي من اهم محاور اهتمام ما يعرف بالدولة المتدخلة او دولة الرفاه ،التي تهدف من خلال تدخلها في النشاط الاقتصادي الحفاظ على التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني ، و تحقيق معدل نمو مقبول و تجنب التدهور الاقتصادي بالاعتماد على الإمكانيات المتاحة

الجزائر بلد يطمح لتحقيق النمو الاقتصادي و عليه هو بحاجة إلى استراتيجيات تنموية حقيقية تأخذ بعين الإعتبار التحديات بمختلف أنواعها، فقد سعت منذ استقلالها إلى تبني سياسات تنموية مختلفة قصد معالجة الإختلالات التي يعاني منها اقتصادها، و كذا السعي لتحقيق التوازنات الإقتصادية الكلية، بحيت شهد الاقتصاد الوطني إصلاحات شاملة مست مختلف القطاعات الإقتصادية، للاقتصاد الجزائري، و بالتالي قامت بالتطبيق الفعلي لحزمة من الإصلاحات شملت من تحرير التجارة الخارجية، تحرير الأسعار، ترشيد النفقات، إصلاح القطاع العام و خوصصة مؤسساته ، كما تم تكييف المنظومة القانونية و التشريعية انسجاما مع هذه الإصلاحات، التي استمرت إلى نهاية التسعينات، و الملاحظ أنها لم تحقق الأهداف المرجوة منها . و مع بداية الألفية الثالثة شرعت الحكومة الجزائرية قد قامت بتطبيق إستراتيجية تنموية جديدة مغايرة لما طبقته في السابق، مستغلة الوفرة المالية و ذلك بانتهاج سياسات اقتصادية عرفت بسياسة الإنعاش الاقتصادي و التي تقوم على إحلال المشاريع الكبرى من أجل تحقيق معدلات نمو، و هذه السياسة تهدف إلى تحريك النشاط الاقتصادي ككل، بعدما كان يعاني من شبه توقف على جميع الأصعدة .

أهمية الدراسة: تكمن أهمية دراسة الموضوع في:

يعتبر النشاط الاقتصادي من اهم اهداف النظام السياسي ، خصوصا في ظل الازمات الاقتصادية ، التي تعصف بالدول ، ففي فترات الازمات الاقتصادية تتخذ الحكومات إجراءات خاصة مناسبة المواجهة الظروف المرحلية الطارئة ، حيث تقع على مسؤولية السلطة السياسية الكفاءة في االخطط الاقتصادية مع تجنيد الإمكانيات اللازمة و توفير الشروط المناسبة لتنفيذها ، و بالتالي فان كفاءة النظام السياسي في التخطيط الاستراتيجي لتسيير الازمات ،مرهونة بمدى إيجابية النتائج المحققة من خلال تبني وتنفيذ سياسة إنعاش الاقتصادي تفي بالغرض .

مبررات اختيار الموضوع: إن دراسة أي موضوع علمي تقتضي مبررات ذاتية وموضوعية، وهي:

1- **الأسباب الذاتية:**

تدخل الدراسة ضمن اختصاص السياسات العامة ،التي تهتم بالبحث في مختلف المجهودات المبذولة من طرف الحكومات الجزائرية المتعاقبة على مراكز صنع القرار في اطار سياسة الإنعاش الاقتصادي المنطلق فيها منذ ما يقارب 18 سنة مع مرورها بفترتين الفترة الأولى تميزت بارتفاع أسعار المحروقات والفترة الثانية عرفت انهيار للأسعار في الأسواق الدولية بعد الازمة المالية العالمية سنة 2008 نتج عنها انكماش إيرادات الجباية النفطية ، هذا ما نعتبره بمثابة اختبار لمدى نجاعة السياسات الاقتصادية التي تبناها صناع السياسات العامة في الجزائر ومدى الرشادة والعقلانية في وتنفيذ البرامج التنموية .

2- **الأسباب الموضوعية:**

من المؤكد ان موضـــوع النشـــاط الاقتصـــادي المتوازن الذي يســـعي الى توفير وضـــمان التقدم و الاســـتقرار لافراد المجتمع و تحقيق الرفاهية، بنقل المجتمع من حالة التخلف الى حالة التقدم ،مما جعل الموضـــوع يأخذ الحيز الأكبر من اهتمامات صـــناع الســـياســـات العامة بحكم وظائفهم و مســـؤولياتهم ، هذا ما يطرح العديد من الإشـــكاليات بخصـــوص جدوى تدخل الدولة في النشـــاط الاقتصـــادي و مبرات واســـاليب و حدود هذا التدخل ،و نضـــرا للأهمية البالغة لموضـــوع النشـــاط الاقتصـــادي المرتبط بطريقة مباشـــرة و غير مباشـــرة بأمن المجتمع بمختلف ابعاده و مســـتوياته، و لان فشـــله يهدد مفهوم الســـيادة و الاستقرار للنظام السياسي بصفة خاصة و المجتمع عامة، وعليه تفتح هذه الدراسة رؤية لتقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي في مكامن قوتها و ضعفها.

الدراسات السابقة: تعتمد الدراسة على مجموعة من الأدبيات أهمها:

1- دراسة بعنوان: "الإنعاش الاقتصادي في الجزائر واقع وافاق"، لـــــ: ساعو باية، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، وتركز الدراسة على ارتباط نجاح سياسة الإنعاش الاقتصـــــادي بأســـــعار المحروقات و علاقتها بتحســـــين البيئة الاجتماعية بالإنعاش الاقتصادي.

2-دراسة بعنوان: " أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009 ل: بودخدخ كريم، «مذكرة ماجستير، (كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر)، 2010. عالجت الدراسة الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية، وحددت المفاهيم والمقاربات التي تحكم سياسة الانفاق العام وآليات الانفاق العام على

النمو الاقتصـــادي وما حققته برامج الانعاش الاقتصـــادي المبنية على الانفاق العام من نتائج.

أهداف الدراسة: تنقسم الدراسة إلى أهداف علمية وعملية

1- الأهداف العلمية:

- تحديد دور الإمكانيات المادية في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- توضيح مدى فعالية السياسات الاقتصادية المبنية على تشجيع الطلب في اصلاح اختلالات النشاط الاقتصادي.
- إبراز طبيعة العلاقة بين حجم الانفاق العمومي وتحقيق نتائج ومعدلات تنمية مقبولة.

2- الأهداف العملية:

- تقييم ســـياســـة الانعاش الاقتصـــادي من خلال النتائج المحققة مقارنة بالأهداف المسطرة من طرف الحكومات الجزائرية.
- الوقوف على ظروف وواقع سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر.
- محاولة تحديد نقاط وعناصر الضعف في سياسة الإنعاش الاقتصادي المنتهجة في الجزائر
- إبراز أهم التحديات والارتباطات التي تؤثر في مستقبل بنية الاقتصاد الجزائري.

صعوبات الدراسة:

تقتضـــي أي دراســة علمية حدية مجموعة متطلبات أهمها التراكم المعرفي ،من خلال مدى وفرة المادة العلمية فالموضـوع لم يحضـى باهتمام الكثير من الدراسـات الاكاديمية رفيعة المسـتوى خلال الفترة موضــوع الدراســة و الدراســات المتوفرة عبارة عن رســائل ماجســتير في حقل العلوم الاقتصادية و لم نتمكن من دراسات غير منشورة في الموضوع من طرف الاكاديميين المتخصصين في العلوم السياسية هذا ما قد يضـع مجموعة من الصـعوبات الخاصـة بخصـوص تحديد الحدود بين الحقول المعرفية بحكم ان الموضوع مشترك بين حقل العلوم الاقتصادية و حقل العلوم السياسية (السـياسـة العامة من مدخل اقتصـادي) اما فيما يخص الصـعوبات المتعلقة بالموضـوع تتمثل في مدى دقة البيانات الرسمية المتوفرة و تعبيرها عن حقيقة الوقائع هذا ما يطرح صـعوبة تقييم يعكس الواقع المعاش فمثلا البيانات الرسمية المتعلقة بنسبة البطالة تتضـمن مناصـب شـغل غير حقيقة تم خلقها في اطار التضــامن الاجتماعي نفس الاشــكال يطرح أيضــا بخصــوص حجم الكتلة النقدية المتدفقة في السوق و تاثيرها المباشر على القدرة الشرائية

الإشكالية :

تلعب السـياسـة الاقتصـادية التي هي مجموعة من القرارات الحكومية دورها في النهوض بمســـتقبل الدولـة و تحقيق التنمية و الحفاظ على التوازنـات العامـة من خلال التخطيط الاستراتيجي على المديين الطويل و القصير ذلك باتباع خيارات استراتيجية واقعية رشيدة مدروسـة و قابلة للتنفيذ ضـمن الاطار العام. و من هذه السـياسـات الاقتصـادية سـياسـة الانعاش الاقتصادي التي تسطر في ظل تسيير الازمات الاقتصادية التي تمس الدولة في مرحلة و الجزائر من الدول التي تبن هذا النوع من السـياسـات قصـد معالجة الاختلالات التي يعاني منها نشاطها الاقتصادي هنا نطرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر ؟

الأسئلة الفرعية:

1) ماهي طبيعة سياسة الإنعاش الاقتصادي المنتهجة في الجزائر؟

2) الى أي مدى ساهمت سياسة الإنعاش الاقتصادي في تصحيح الاختلالات وإعادة التوازن للنشاط الاقتصادي في الجزائر؟

3) ما مدى تحقيق النتائج المسطرة لسياسة الإنعاش الاقتصادي؟

الفرضية:

سياسة الإنعاش الاقتصادي التي تم تبنيها في الجزائر ذات طبيعة اجتماعية أكثر منها اقتصادية، مرهونة بتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، مما يجعل أثرها في تصحيح الاختلالات التي يعاني منها النشاط الاقتصادي ظرفي.

تحديد الاطار الزماني والمكاني:

تتحدد أي دراسة علمية بمجال زماني ومكاني معلوم، لذا قمنا بحصر الدراسة في الفترة التي تم الانطلاق في تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر ،من سنة 2001 الى غاية سنة 2014 .

منهجية الدراسة :

كإطار عام للدراسة اعتمدنا على الاقتراب البنائي الوظيفي تتخذ هذه الدراسة النظرية العامة للنظم، اذ تعتمد سياسة الإنعاش الاقتصادي المتمثل موضوعها في النشاط الاقتصادي للمجمع على استخرج القيم (إيرادات) بناءا على مطالب البيئة الداخلية و الخارجية للمجتمع مع مراعات القدرات لإمكانياته المادية، و توزيعها و إعادة توزيعها (

النفقات) لتحقيق اهداف وظيفية (النشـاط الاقتصـادي) الرضـى العام للمجتمع تغذية استرجاعية العامة ،في اطار عملية تفاعل متوازن بين هاته العناصر .

كما اعتمدنا على المنهج الوصفي بوصف ظروف و محتوى سياسة الإنعاش الاقتصـادي مع تحليل المعطيات الإحصـائية المتوفرة و المقارنة بينها قصـد توضـيح الاثار و الفروقات المادية التي انتجتها السياسات الاقتصادية المنتهجة و هذا ما يساعدنا على الوقوف على النتائج الميدانية المحققة .

تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى فصلين يتضمنان مايلي:

الفصـل الأول: يحتوي على الإطار المفاهيمي للدراسـة، من خلال ثلاث مباحث تعرضـنا في المبحث الاول لتحديد مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصـادي تعريفه و المفاهيم المتعلقة بها وسـائلها و شـروط تطبيقها اما المبحث الثاني فقد تضـمن بنية النشـاط الاقتصـادي الكلي قصـد الوقوف على فواعله وطبيعة العلاقات التي تربطها ثم ننتقل حركية النشاط الاقتصاد لكشف أسباب و مبررات انتهاج سياسة الإنعاش الاقتصادي اما المبحث الثالث فقد تم تخصـيصـه للإسـهامات النظرية التي اصـلت لمفهوم الانعاش الاقتصادي .

الفصـل الثاني يحتوي على ثلاث مباحث تعرضـنا في المبحث الأول لظروف و مبررات للجوء لسياسة الإنعاش الاقتصادي ثم انتقلنا في المبحث الثاني الذي تم تضمينه خطة الإنعاش الاقتصادي المتمثلة في ثلاث خماسيات من المنطلقة سنة 2001 الى سنة 2014، انتقلنا في المبحث الثالث تضـمن تقييم لخطة سـياسـة الإنعاش الاقتصـادي و التنمية البشرية و الصعوبات و العوائق و النظرة المستقبلية لسياسة الإنعاش الاقتصادي.

الفصل الأول

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

تمهيد

يشهد الفكر الاقتصادي والوقائع الاقتصادية على الكثير من الجدل بخصوص طبيعة وواقع السياسة الاقتصادية ،التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف التي يسعى إليها اقتصاد أي دولة ،والمتمثل أساسا في النمو الاقتصادي ،والحد من البطالة، حيث أن تعدد الأدوات من جهة وتعدد الأهداف التي يسعى لتحقيقها من جهة أخرى ،انعكس بدوره على آلية إعداد وتوجيه السياسة الاقتصادية المتبعة في تسيير النشاط الاقتصادي.

و للإحاطة بموضوع سياسة الإنعاش الاقتصادي ، التي تنتهجها الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي في المدى القصير، من خلال استخدامها لأدوات الميزانية الحكومية وبعض أدوات السياسة النقدية.

نتناول دراستها على النحو الاتي: الإطار المفاهيمي للدراسة، من خلال ثلاث مباحث تعرضنا في المبحث الاول لتحديد مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي تعريفه و المفاهيم المتعلقة بها وسائلها و شروط تطبيقها اما المبحث الثاني فقد تضمن بنية النشاط الاقتصادي الكلي قصد الوقوف على فواعله وطبيعة العلاقات التي تربطها ثم ننتقل حركية النشاط الاقتصاد لكشف أسباب و مبررات انتهاج سياسة الإنعاش الاقتصادي اما المبحث الثالث فقد تم تخصيصه للإسهامات النظرية التي اصلت لمفهوم الانعاش الاقتصادي

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي لسياسة الإنعاش الاقتصادي

المطلب الأول: تعريف سياسة الإنعاش الاقتصادية و المفاهيم المتعلقة بها

1-: تعريف سياسة الإنعاش الاقتصادي و المفاهيم المتعلقة بها

سنتناول في هذا المطلب تعريف السياسة الاقتصادية عموما وسياسة الإنعاش الاقتصادي على الخصوص مفهومها وكيفيات تبنيها، وما تحتوي عليه. باعتبار أن الإنعاش لا تكون إلا بعد أزمة اقتصادية، فسنشرح ما المقصود بالأزمة الاقتصادية وما ينتج عنها من أثار على المجتمع والدولة. وهنا انوه ان فكرة الإنعاش تبقى غير واضحة المعالم، لأنها مقتبسة من الممارسة الطبية، ولذلك سنعرف ما المقصود بمفهوم الإنعاش الاقتصادي.

ا-تعريف سياسة الإنعاش الاقتصادي

تعددت تعاريف سياسة الإنعاش لاعتبارات الخلفيات الفكرية نأخذ منها ما يلي:

تعرف سياسة الإنعاش على انها مجموعة من التدابير السياسة الاقتصادية، والتي يتم تنفيذها من خلال الإنفاق العام الاستثنائي وتخفيض بعض الضرائب ، تقرره حكومة بلد أو منطقة اقتصادية، بهدف إثارة "الانتعاش الاقتصادي" ، أي زيادة في النشاط الاقتصادي ومكافحة البطالة خلال فترات منخفضة النمو أو الركود.

تم تعريفها في قاموس Larousse [1] الفرنسي على انها سياسة اقتصادية دورية تهدف إلى إنعاش اقتصاد بلد ما أو منطقة عملة عندما لا يتم استغلال طاقتها الإنتاجية. والغرض من ذلك هو تعزيز النمو لمكافحة البطالة. فهي السياسة المصممة لإعطاء دفعة جديدة للنشاط الاقتصادي في مرحلة التباطؤ أو الركود

كما تم تعريفها في نفس القاموس: سياسة الإنعاش، والمعروفة أيضًا باسم خطة الانعاش، هي سياسة اقتصادية ضرفية تهدف إلى تعزيز النمو. هذا هو عكس سياسة التقشف أو الصرامة. ضخ القوة الشرائية في الاقتصاد. لتنشيط الطلب العام الذي يحل محل الطلب الخاص الذي يعتبر غير كاف في فترة تدني معدل النمو الاقتصادي او حالة الركود.

من خلال التعريفات السابقة يفهم ان سياسة الإنعاش لاقتصادي، هي إمكانية استخدام سياسة الميزانية بصفة عامة لتعزيز الطلب الكلي وتحريك اقتصاد ما في حالة ركود. وتعتبر سياسة الميزانية

[1]Dictionnaire LAROUSSE, ed. LAROUSSE, Paris, 2016

إحدى أهم وسائل سياسة الإنعاش الاقتصادي،[1] التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب. ومن ثم، فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، وتهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساسا في الوسائل الميزانياتية، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية. وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كينزي، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق (الخاص و/أو العمومي، الاستهلاكي و/أو الاستثماري) قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب)، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة. كما يمكن أيضا اعتبار سياسة العرض (بمعنى مختلف نسبيا عن "سياسة جانب التي يدافع عنها الليبراليون الجدد بمثابة سياسة إنعاش، [2] مادام الغرض منها هو كذلك دعم النشاط الاقتصادي لكن بتنشيط العرض بدلا من الطلب، على الرغم من كونها ذات طابع هيكلي أكثر منه ظرفي.

من هذا التعريف نلاحظ مجموعة من السمات، منها:

– سياسة الإنعاش الاقتصادي برنامج حكومي تقره و تنفذه الحكومة

– سياسة ظرفية تستخدم في الازمات يفترض التخلي عنها بمجرد إعادة التوازن

ب-: السياسة الاقتصادية

يقصد بالسياسة الاقتصادية عامة كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف. [3]

وهي مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة، والسياسة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى الاقتصادية عبارة عن مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة، والدولة هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ هذه السياسة.

ومنه نستنتج أن السياسة الاقتصادية تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة ولهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون ادرة

---

[1] مسعي محمد ، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو" مجلة الباحث عدد 10–2012، ص147

[2] قارة مصطفى و نبيل دحدوح وأحمد بدوي، "**الازمة المالية العالمية وتحديات استعادة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو الشامل في الدول العربية**"، ورقة مقدمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للصندوق النقد العربي، الرياض 2013، ص 6.

[3] حمد زكي بدوي، **معجم المصطلحات الاقتصادية**، القاهرة، دار الكتاب المصري : 1985، ص83.

على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات أو بمعنى آخر استخدام أقل حجما من الموارد لتحقيق أكبر عدد من الأهداف. [1]

كلما كانت السياسة الاقتصادية تتصف بالكفاءة والفعالية أمكن تحقيق معدلات نمو عالية، غير أن هذا الهدف يعتمد على أمرين:

- تحقيق التوازن المالي للدولة حيث يتم التنسيق بين الإيراد العام والإنفاق العام.
- زيادة حجم المدخرات المحلية لزيادة حجم الاستثمارات. [2]

كما تسعى السياسة الاقتصادية إلى التوسع في الإنتاج بهدف تحقيق فائض يستخدم للتصدير وهنا يجب على السياسة الاقتصادية السعي إلى تكييف الهياكل الاقتصادية مع متطلبات التوسع وذلك لتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات معينة، قصد تحقيق الاكتفاء الذاتي ومنه نحو الصناعات التصديرية، وفي هذا المجال يفضل استعمال أدوات السياسة المالية لتحقيق هذا الهدف، إما عن طريق سياسة الإعفاءات والتمييز الضريبي بحيث يتم تشجيع مجالا عن مجال آخر أو عن طريق زيادة الإنفاق العام والإعانات والدعم الإنتاجي. [3]

تسعى الدول ومن خلال سياستها الاقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، تتمثل في إشباع حاجات أفراد المجتمع من مختلف السلع والخدمات، وخاصة تلك السلع التي يطلق عليها اسم السلع العامة وتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة فرص التوظيف في المجتمع حتى يمكن معالجة مشكلة البطالة هذا بالإضافة إلى تحقيق استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار بهدف المحافظة على مستوى معيشة المجتمع، وإلى جانب ما سبق تسعى الحكومات إلى تحسين وضع ميزان مدفوعاتها والعمل على تقليل حجم الواردات. [4]

ج-النمو الاقتصادي

يعتبر مفهوم النُّمو الاقتصادي مفهومًا كميًّا يعبِّر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل، ويعرف النُّمو الاقتصادي بأنه: "الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد"، كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم

---

[1] نعمت الله نجيب وآخرون، **مقدمة في الاقتصاد**، بيروت، الدار الجامعية: 1990، ص 441.

[2] نفس المصدر، ص 442.

[3] دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي"، حالة الجزائر: 1990 –2004"، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 43.

[4] دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي"، حالة الجزائر: 1990 –2004"، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 43.

التوسع الاقتصادي، الذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج، وبالتالي نستطيع القول: إن النُّمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي، وبما أن النُّمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج؛ أي: معدل نمو الدخل الفردي، وَفْقًا لما سبق فإن النُّمو الاقتصادي يتجلى في:

– زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين.

– ارتفاع معدل الدخل الفردي.

كما يمكن للنمو أن يكون مصاحبًا لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان، أو أن يكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساويًا لمعدل نمو السكان، بينما إذا كان معدل نمو السكان أرفعَ من معدل نمو الناتج الوطني فإن النُّمو حينئذ يكون مصحوبًا بتراجع اقتصادي.

ويعتبر النُّمو الاقتصادي شرطًا ضروريًّا، ولكنه غير كافٍ لرفع مستوى حياة الأفراد المادية؛ فالشرط الآخر هو طريقة توزيع الزيادة المحققة على الأفراد، التي تعد موضوعًا شائكًا مرتبطًا بطبيعة النظم الاقتصادية والسياسية في كل دولة.

من جانب آخر يعرف سيمون كازنت – الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971 – النُّمو الاقتصادي بأنه [1]: "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيديولوجي المطلوب لها".

من هذا التعريف نلاحظ مجموعة من السمات، منها:

– التركيز على النُّمو طويل الأجل، وبالتالي على النُّمو المستدام وليس العابر.

– دور التقانة المركزية في النُّمو طويل الأجل.

– ضرورة وجود تكيف مؤسسي وأيديولوجي، مما يظهر أهمية النظام المؤسساتي في عملية النُّمو.

[1] توفيق عباس عبد عون المسعودي، "دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق – دراسة تطبيقية) "، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010، ص 28.

المهم في هذا التعريف أنه يقلص الفجوة بين النُّمو الاقتصادي كفعل تلقائي، وبين التنمية الاقتصادية كفعل إرادي؛ فالنُّمو الاقتصادي المستدام هو نتيجة لسياسات ومؤسسات وتغييرات هيكلية وعلمية، وبالتالي ليس مجرد عملية تلقائية كما كان سائدًا في الأدبيات الكلاسيكية .

أما جون ريفوار فيعرفه[1] بأنه: "التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية، بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة، وبصفة أدق يمكن تعريف النُّمو بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .

أما الاقتصادي الأمريكي كوزينتس فيعتبره إحداث أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية،[2] ويعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري – فضلاً عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية – هو المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي؛ فرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل وتنمية القوى العاملة من حيث التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصاديًّا.

أما التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقنية جديدة من خلال الاختراع أو الابتكار، فضلاً عن عنصر المخاطرة في المنشآت الإنتاجية، أما النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج .

د-الركود الاقتصادي:

هو مصطلح في الاقتصاد الكلي ويطلق على أي انخفاض ملحوظ وواسع النطاق في النشاط الاقتصادي يستمر لعدد من الأشهر، وتحديدا يطلق على أي فترة ينخفض فيها الناتج المحلي الإجمالي لمدة تساوي ستة أشهر على الأقل. وهي إحدى مراحل الدورة الاقتصادية عادة ما تزداد فيها البطالة وتنخفض قيمة الاستثمارات وأرباح الشركات. [3]

---

[1] توفيق عباس عبد عون المسعودي، مرجع سابق، ص 30.

[2] جيمس جوارتيني وريجارد استروب، **الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص**، تر، عبد الفتاح عبد الرحمن عبد العظيم محمد، السعودية، دار المريخ للنشر: 1988، ص34.

[3] نشرة 109a لصندوق النقد الدولي بعنوان: الركود الاقتصادي يفرض تحديات على السياسات، على الموقع: www.imf.org/~/media/Websites/IMF/imported-flagship-issues/external/arabic/pubs/ft/weo/2009/update/01/pdf/0109a.ashx تاريخ الاطلاع 2019/03/25

وينتج عن الركود تدني وهبوط في الانتاج، وخلال فترة الركود الاقتصادي تنخفض السيولة النقدية، وتعلن العديد من المؤسسات والشركات المختلفة إفلاسها، وبالتالي تقوم الشركات بصرف الموظفين والعمال، فيفقد كثير من العمال والموظفين وظائفهم.

يمكن توضيح معنى الركود بأنه زيادة المعروض من المنتجات مع ضعف القدرة الشرائية مما يؤدي إلى ارتفاع العرض مع انخفاض الطلب ومن ثم انخفاض ايرادات الصناعة والتجارة وبالتالي يؤدي إلى انخفاض قيمة الاستثمار وتزايد معدلات البطالة بالإضافة إلى آثار اجتماعية وسياسية سلبية[1].

الركود حالة طبيعية في الاقتصاد الرأسمالي وغير مخطط له، وسببه هو عدم الملائمة بين الإنتاج والاستهلاك، ولكن في الدول الاشتراكية لا يوجد ركود اقتصادي بسبب عدم وجود اقتصاد مفتوح وجميع عمليات الإنتاج مراقبة من قبل الحكومة فلن تصل أبداً إلى وضع فيه الإنتاج أعلى من الاستهلاك الا انها دائماً تتواجد في وضع عكسي وهو مساو للاستهلاك أو ان الإنتاج أقل من الاستهلاك الأمر الذي يخلق نوع من نقص في المواد الضرورية نتيجة كثرة الطلب عليها. اما في حالة تزايد الركود الاقتصادي فان ذلك يؤدي إلى كساد والذي تكون نتائجه أقوى وأخطر من الركود الاقتصادي.[2]

2-وسائل الإنعاش الاقتصادي

للقيام بهذه السياسة، تستعمل الدولة عادة واحدة أو أكثر من الوسائل المتاحة لديها لتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال اتباع سياسة مالية محددة أو سياسة نقدية أو الاثنين معا نوضحها كما يلي:
الطلب

ا-السياسة المالية

تعني السياسة المالية أن توجه حكومة الدولة مخططاتها الاقتصادية، وذلك عن طريق تحديد مصادر الدخل وكيفية صرفها، بمعنى آخر، أن توضح من أي مصدرٍ يأتي الدخل، وفيما يُصرف، وما هي اتجاهات الصرف الأهمّ من غيرها، كأجور الموظفين الحكوميين، والمشاريع الخدماتية المختلفة، والهدف من ذلك كلّه هو تحقيق الدولة لأعلى مستويات التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وعدم حدوث اختلالٍ في الميزانية.

---

[1] قارة مصطفى ، مرجع سابق، ص 4.

[2] جون كينيث جالبريت، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، تر: أحمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، مجلس الثقافة الكويتي: 2000، ص 209.

وتختلف مصادر الدخل من دولة لأخرى، كما تختلف أهميتها، فبعض الدول تعتمد اعتماداً كلّياً في الحصول على دخلها من الضرائب، بينما تعتمد دولٌ أخرى على مخزونها من البترول، كالجزائر مثلاً، والذي يُعتبر النفط مصدراً رئيسياً لدخلها.

أدوات السياسة المالية

المقصود بأدوات السياسة المالية، هو أن توزع الحكومة كلّاً من: الضرائب، وتوزيع جهات الإنفاق، وطريقة التحكم في الدَين العام، وفائض الدخل[1]، وهذه الأدوات هي:

-الضرائب

تشمل جميع أنواع الضرائب، مثل: ضريبة الدخل، وضرائب الشركات، والضرائب غير المباشرة، والرسوم الجمركية التي تفرضها الحكومة على السلع والخدمات المحلية منها والخارجية من حيث الاستيراد، وما يحدث هو أنّ الدولة تفرض ضريبةً محددةً على سلعةٍ معينةٍ؛ لتحقيق حاجةٍ معينةٍ تخدم السياسة الاقتصادية للدولة، والهدف من ذلك هو حماية الصناعة الوطنية وترغيب المواطنين في طلبها. من الأمثلة على طرق استغلال الضرائب في السياسة المالية، أن نخفض الدولة نسبة الضريبة على الموظّفين أصحاب الدخل المنخفض، والذي يؤدي إلى زيادة استهلاكهم للسلع، وترفعها على أصحاب الدخل المرتفع، وهو أمرٌ لا يؤثر على استهلاكهم، فهو مرتفعٌ بجميع الأحوال[2].

-الإنفاق الحكومي:

يتمّ التحكّم بالإنفاق الحكومي حسب حجمه، وكيفية توزيعه على النشاطات المختلفة داخل الدولة، فهو ذو تأثيرٍ قوي على تلك النشاطات، والتأثير على بعض تلك الأنشطة سيؤثر على أنشطةٍ أخرى مرتبطةٍ بها، وعلى الرغم من أنّ الإنفاق الإجمالي ثابتٌ لا ينقص ولا يزيد، إلّا أنّ إعادة توزيعه على الأنشطة الاقتصادية يؤثر بشكلٍ كبيرٍ[3]، كأن تزيد نسبة الإنفاق على نشاطٍ اقتصادي معيّنٍ وتخفضه

---

[1] هيثم محمد الزعبي، **الإدارة والتحليل المالي**، الطبعة الاولى، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر: 2000، ص 58.

[2] طاقة محمد وآخرون، **أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي**، الطبعة الأولى، عمان ، إثراء للنشر والتوزيع : 2008 ، ص 374.

[3] حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب : 2000 ، ص 21

على آخر كوسيلة تحفيز، مثل ما يحدث عند خفض الإنفاق على التعليم والدراسة، وتحويل النسبة التي تمّ خفضها لزيادة نشاطٍ آخر.

-الدين العام:

من حيث الجانب السياسي فإنّ حجم الدَين العام، وحجم نموّه، وطريقة الحصول عليه فهو مهمٌ جداً؛ لتأثيره القوي على الأوضاع الاقتصادية العامّة للدولة، كأن تمرّ الدولة بأزمةٍ ماليةٍ في فترة التضخم الاقتصادي، فتبيع السندات الحكومية للمواطنين، ويكون ذلك لأصحاب الدخول المتوسطة والكبيرة، وعند العجز عن السداد فإنها تلجأ إلى تقليل التضخم عن طريق تقليل الاستهلاك.

ب-السياسة النقدية

تُعرف السياسة النقديّة بأنّها الأساليب التي يتّخذها البنك المركزي للدولة، لتحسين الاقتصاد والحد من التغيُّرات الدورية له، بحيث تُحدّد هذه السياسة حجم المعروضات النقديّة ، الذي يؤثّر مُباشرةً على أسعار الفائدة، فيتم تعديلها، وشراء، أو بيع السندات الحكومية، وتغبير الاحتياطي للبنوك1، أي المبلغ المطلوب منها الاحتفاظ به في الخزنة.

أساليب السياسة النقدية

يوجد أسلوبان لتطبيق السياسة النقديّة، وهما: الانكماشيّة، وهدفها الحد من التضخُّم، بحيث تستخدم رفع أسعار الفائدة، وبيع الأوراق الماليّة من خلال عمليّات البيع والشراء في السوق المفتوح، والسياسة النقديّة التوسعيّة، التي تُستخدم للحدّ من البطالة، والركود الاقتصادي، وذلك من خلال خفض الفائدة وشراء الأوراق الماليّة، لزيادة السيولة.

أهداف السياسة النقدية

مُعالجة قضايا التضخّم هو أساس عمل السياسة النقديّة، ويأتي الحدّ من البطالة، كنتيجة للهدف الأساسي، إذ يهدف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والبنوك المركزيّة في الدول لمعدل بطالة أقلّ منما يقارب 6.5 %، كون المعدّل الطبيعي يترواح بين 4.7% إلى 5.8 %، ومعدّل التضخّم الأساسي بين 2 %، و 2.5 %، ومعدّل النمو الاقتصادي الجيّد، بزيادة سنويّة من 2% إلى 3% من الناتج المحلّي الإجمالي للدول2.

---

[1] سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر: 2010 ،ص 85

[2] الشمري.ناظم محمد نوري ، الشروف موسى ، **مدخل في علم الاقتصاد**، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع:

أدوات السياسة النقديّة

تستخدم الدول من خلال البنوك المركزيّة أدوات لسياستها النقدية، وهي كالآتي:

-سعر الفائدة: هو السعر الذي تفرضه البنوك المركزيّة على البنوك التجاريّة للقروض قصيرة الأجل، بحيث أن تخفيض سعر الفائدة، يشجع على القروض، ويزيد من إنفاق المُستهليكن، والشركات، وبالتالي التوسع في الاقتصاد ، في حين أنّ رفع سعر الفائدة، هو انكماش للاقتصاد، ولا يشجّع على أخذ القروض، وبالتالي يحجم المستهلكين، والشركات عن الإنفاق.

-لاحتياطي النقدي: وهي الودائع النقدية التي يجب على البنوك التجاريّة إيداعها في خزائنها، أو في البنك المركزي، فعند خفض قيمة الاحتياطي النقدي، ينعكس ذلك بالزيادة على الأموال في النظام البنكي، وبالتالي القدرة على إقراض المُستهلكين، والشركات، أي سياسة توسّع اقتصادية، والعكس صحيح، فعند زيادة الاحتياطي النقدي يحدث انكماش اقتصادي، و يحد ذلك من كميّات الأموال في النظام البنكي، وبالتالي التأثير على إقراض المستهلكين، والشركات.

-عمليّات السوق المفتوحة: يتم من خلالها بيع وشراء السندات الماليّة الحكوميّة التي يُصدرها البنك المركزي في الدول، أو ما يُسمّى بالاحتياطي الفيدرالي في أمريكا.

-الفائدة على الاحتياطي النقدي: تُعطي البنوك المركزية نسبة فائدة على الإيداعات النقديّة الفائضة للبنوك التجاريّة، فعند تطبيق سياسة التوسّع الاقتصادي، تُخفّض البنوك المركزيّة نسبة الفائدة، لتُشجّع البنوك التجاريّة[1] على إقراض الفائض من أموالها (الاحتياطي) في البنوك المركزيّة، أمّا في حال تطبيق السياسة الانكماشية للدولة، يرفع البنك المركزي سعر الفائدة على الاحتياطي النقدي، ممّا ينعكس على سعر الفائدة الذي تُلزمه البنوك التجاريّة للمُستثمرين.

2009 .، ص45.

[1] احمد محمد صالح الجلال، "دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم"، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر2، . 2006 ،ص 23 .

3-: الشروط العامة لتطبيق سياسة الإنعاش وفعاليتها

بالنسبة للكينزيين، ولكي تكون سياسة الإنعاش فعالة، لابد من توفر بعض الشروط العامة والأساسية، لاسيما ما يلي :

– يجب أن تتوفر للمؤسسات الوسائل اللازمة لزيادة إنتاجها، خاصة القدرة على القيام باستثمارات جديدة، أي أن تكون هناك مرونة قوية للإنتاج بالنسبة للطلب؛

– ألا يكون هناك اتجاه قوي لتلبية الطلب (الإضافي خاصة) بواسطة المنتجات الأجنبية، حيث أن أثر سياسة الإنعاش (على التشغيل خاصة) يكون في هذه الحالة ضعيفا؛ كما يمكن أن يؤدي إلى إضعاف رصيد الميزان التجاري للبلد المعني، أي يجب أن يكون الميل الحدي للاستيراد ضعيفا؛

– ألا تؤدي الزيادة في الإنتاج إلى زيادة قوية في الاستيراد، وهو ما يؤدي أيضا إلى تدهور رصيد الميزان التجاري؛

– يجب ألا تجنح المؤسسات إلى زيادة هوامش ربحها بدلا من زيادة الكميات المنتجة (لتلبية الطلب الإضافي) .

ويمكن اختصار كل ذلك بالقول إن سياسة الإنعاش تكون فعالة إذا كان الناتج المحلي الخام الفعلي ، بدون تضخم كبير وبدون عجز خارجي هام، يقترب كثيرا من الناتج المحلي الخام المحتمل أو الكامن ، والذي يعني الاستعمال الكامل للقدرات الإنتاجية. وتبعا لذلك، يصبح من الضروري القيام بمقارنة بين الناتج المحلي الخام الكامن والناتج المحلي الخام الفعلي، أي حساب الفرق بينهما، أو ما يسمى بفجوة أوكن[1].

لكن بعيدا عن الجدل القائم على المستوى النظري بين التيارات الكينزية والتيارات النيوكلاسيكية أو النيوليبيرالية بشأن مدى فعالية سياسة الميزانية بصفة عامة وسياسة الإنعاش بصفة خاصة، أو حول مدى فعالية السياسة النقدية كبديل لسياسة الميزانية، فإن النقاش الدائر حاليا، على المستوى السياسي خاصة بالنسبة للحكومات، يتعلق أساسا بمسألة تمويل سياسة الإنعاش، أي بعجز الميزانية الناتج عن تطبيق هذه السياسة، ومستواه، وتداعياته الحاضرة والمستقبلية. وعليه، فإن الإشكال المطروح الآن على المستوى العملي لا يتعلق فقط بالتساؤل حول مدى فعالية سياسة الإنعاش، وإنما أيضا حول

[1] مسعي محمد ، مرجع سابق، ص 90.

القدرة على مواجهة كلفتها المستقبلية خاصة، أي الدين العمومي المتراكم وآثاره على النشاط الاقتصادي وعلى المالية العمومية، وحتى على مستقبل الأجيال القادمة.

وهناك العديد من الدراسات (المتعلقة أساسا بالبلدان المصنعة) التي تبين أن استعمال سياسة ميزانياتية توسعية لا تسمح دائما بإخراج الاقتصاد من الركود، خاصة إذا كانت المديونية العمومية مرتفعة، إذ أن الزيادة في عجز الميزانية يمكن أن تؤدي إلى انخفاض الاستثمار والاستهلاك الخاصين، وهو ما يلغي أثر الزيادة في النفقات العمومية (أو تخفيض الضرائب) على الطلب الإجمالي. وبالمقابل، فإن تخفيض عجز الميزانية من شأنه أن يسرع النمو إذا كانت المديونية العمومية مرتفعة بصفة كبيرة.

المطلب الثاني: بنية النشاط الاقتصادي الكلي

قصد الإحاطة بمفهوم النشاط الاقتصادي الكلي و الوقوف على فواعل النظام الاقتصادي، وطبيعة العلاقات التي تربطها ،لأن هاته العلاقات هي المؤشرات و الدلالات التي يتم تقييم النشاط الاقتصادي على أساسها،(الميزان التجاري ،ميزان المدفوعات .....) و لفهم حركية النشاط الاقتصادي و كشف أسباب و مبررات انتهاج سياسة الإنعاش الاقتصادي ، المتمثلة أساسا في الازمات الاقتصادية ، سنتناول هذا المطلب من خلال التطرق للهيكل البنيوي للنشاط الاقتصادي ثم دورة النشاط الاقتصادي ، ثم الازمة الاقتصادية باعتبارها مبرر اللجوء الى الإنعاش الاقتصادي.

1-هيكل الاقتصاد القومي

نعرف أن الأنشطة لاقتصادية الأساسية التي تتم داخل ا لاقتصاد القومي نتمثل في انشطة الإنتاج والتبادل والاستهلاك، ويتفرع من تلك الأنشطة الثلاثة الرئيسية العديد من الأنشطة الاقتصادية، ينشأ بعضها معتمدا1 على وجود النشاط الآخر أو مساندا لوجود هذا النشاط، ويترتب على ذلك نظاما من التدفقات لنلك الأنشطة فى إطار هيكل قطاعي للاقتصاد القومي, ومن ثم يكون من من الضروري التعرف على هذا الهيكل القطاعي للاقتصاد ا لقومي حتى يمكن توصيف تدفقات ا لدخل وا لأنشطة ا لاقتصا دية بين قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة.

[1] حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب : 2000 ، ص 21

ا- قطاعات الاقتصاد القومي:

يمكن تقسيم الاقتصاد القومي إلى عدة قطاعات ، ويتوقف عدد القطاعات على درجة التجميع التي تتبع عند تحديد تلك القطاعات ، وقد جرى العرف بين ا لاقتصاديين على تقسيمها إلى أربعة قطاعات و هي : القطاع العائلي و قطاع الاعمال و قطاع الحكومة و قطاع العالم الخارجي[1]

. يمثل القطاع العائلي النشاط الاقتصادي الاستهلاكي داخل الاقتصاد القومي، لذلك فهو يشمل جميع السكان في الدولة لأنه لا يوجد فرد ليس له نشاط استهلاكي بدءا من الطفل منذ ميلاده و انتهاءا بالفرد قبل مماته مباشرة , فالطفل منذ لحظات ميلاده الأولى تظهر له احتياجات غذاء و دواء و ملبس، وكذلك فان الفرد وقبل مماته بلحظات تظل له احتياجات غذا ء ودواء و ملبس[2] ٠

و نظرا لأن أفراد ا لمجتمع يشكلون أسر تختلف فيما بينها بحسب عدد أفراد الأسرة ، فمن الممكن أن تكون الأسرة فردا واحدا ، إذا كان هذا الفرد أعزب و استمر كذلك ، كما يمكن أن تتكون ا لأسرة من عدة أفراد يمثلون الأبناء والزوجة والزوج ، ولذا يطلق على هذا القطاع اصطلاح القطاع العائلي أو قطاع العائلات لأنه يشتمل على الوحدات ا لقرا رية الاستهلاكية و التي تمثلها ا لعائلات أو الأسر داخل الاقتصاد القومي.

وتمثل ا لأسرة (العائلة) الوحدة القرارية فى هذا ا لقطاع يحكمها بها شكل ما لاتخاذ القرارات لاستهلاكية سواء إنفراد بها شخص واحد داخل ا لأسرة ، أو توزعت بين أفراد الأسرة .

وفى بحوث ميزانيات ا لأسرة التي تعرض نمط تصرف ا لأسرة في دخلها ، يوجد عاد؛ أسرة نمطية يقاس عليها بقية الوحدات القرارية إذا اختلف عدد أفرادها عن عدد أفراد الأسرة نمطية ، ويقوم ا لقطاع العائلي — فى إطار نموذج ا لتحليل الكينزى — بوظيفتين أساسيتين هما

٠تقوم وحدات ا لقطاع العائلي بالاستهلاك ، أي أنها تشكل الطلب على السلع الاستهلاكية و الخدمات ، وتخن وحدات القطاع العائلي القرارات المتعلقة بالادخار، ولكن لا تقوم وحدات القطاع العائلي بالاستثمار.

---

[1] طلعت الدمرداش إبراهيم، **التخطيط الاقتصادي في إطار آليات السوق**، القاهرة، مكتبة القدس: 2003، ص15.

[2] نفس المرجع، ص16.

•تعد وحدات ا لقطاع العائلي مصدر خدمات معظم عناصر الإنتاج، حيث تمتلك وحدات[1] هذا ا لقطاع الموارد الاقتصادية من عمل وتنظيم ورأس المال و الأرض أو الموارد الطبيعية .وتنشأ بين هذا القطاع علاقات تبادل مع القطاعات الأخرى داخل الاقتصاد القومي، وكذلك مع العالم الخارجي.

-قطاع الأعمال

يشتمل قطاع الأعمال على جميع المنشاة الإنتاجية سواء تلك العاملة في ا لقطاع ا لخاص أو تلك العاملة في ا لقطاع العام، ويقوم هذا القطاع بالعمليات الإنتاجية داخل الاقتصاد القومي، حيث يتولى إنتاج السلع والخدمات.

ويتحمل هذا القطاع مخاطر توظيف الموارد لاقتصادية، حيث قوم بتجميع عناصر الانتاج المختلفة من عمل وتنظيم وأرض ورأس المال من جل اتمام عمليات الإنتاج.

ويعتبر قطاع الأعمال المصدر الرئيسي للإنفاق الاستثماري فى الاقتصاد القومي، حيث تتخذ. معظم القرارا ت الاستثمارية من خلال لوحدات المكونة لهذا القطاع.

وتنشأ بين هذا القطاع علاقات تبادل مع القطاعات الأخرى داخل الاقتصاد القومى، وكذلك مع العالم الخارجي.

-القطاع الحكومي:

يشتمل القطاع الحكومي على جميع الوحدات الحكومية المختلفة سواء كانت وحدات حكومية مركزية أو إقليمية أو وحدات حكومية محلية . وتقدم لك الوحدات الحكومية خدمات عامة عديدة لأفراد المجتمع من واقع السلطة لعامة للحكومة . وتمول تلك الخدمات والأنشطة الحكومية من خلال لضرائب التي تحصل من الأفراد والمنشآت الإنتاجية داخل الاقتصاد القومي، كما قد تقدم الإعانات والتحويلات لبعض فئات المجتمع.[2]

وتنشأ بين هذا القطاع علاقات تبادل مع القطاعات الأخرى داخل الاقتصاد القومي، وكذلك مع العالم الخارجي.

---

[1] نفس المرجع، ص 17.

[2] نفس المرجع، ص18.

-قطاع العالم الخارجي:

في الوقت الحاضر تعد سياسة الاقتصاد المفتوح على العالم الخارجي هي التوجه الاستراتيجي لجميع دول العالم في إطار العولمة الاقتصادية التي يعيشها العالم حاليا، ولا تستثنى أية دولة من هذا النموذج. و من ثم فإن أية دولة سيكون لها علاقات اقتصادية ومصالح متشابكة مع الدول الأخرى، ويفرد لهذه ا لعلاقات قطاع في دائرة تدفقات الدخل يطلق عليه قطاع العالم الخارجي.[1]

يمثل قطاع العالم الخارجي جميع الصفقات الاقتصادية التي تتم ما بين الدولة والدول الأخرى. ويطلق قطاع العالم الخارجي على الدول الاخرى بعد تجميعها فى قطاع واحد، وتنشأ علاقات الدولة مع العالم الخارجي في صورة صادرات وواردات من ا لسلع والخدمات، وكذلك تدفقات رأسمالية فى الاتجاهين ، بالإضافة إلى التحويلات التي تتم في اتجاه واحد[2].

وتسجل هذه المعاملات فى ميزان المدفوعات للدولة ، والذى يمكن أن يحقق فائض أو عجز، أو ان يكون في حالة توازن بحسب الغرق بين حصيلة الصادرات والمدفوعات للواردات. وتنشأ بين هذ! ا لقطا ع علاقات تبادل مع القطاعات ا لأخرى داخل الاقتصاد القومي.

2-الدورة الاقتصادية

توجد دورة الأعمال في الاقتصادات الرأسمالية وهي عبارة عن تغير دوري في المؤشرات الاقتصادية كالبطالة والتضخم وتندرج تحت دراسات الاقتصاد الكلي ,لها تعريف آخر هو تعرف الدورات الاقتصادية بأنها " تقلبات منتظمة بصورة دورية في مستوى النشاط الاقتصادي وهذه الدورات تتعرض لها اقتصاديات العالم وتختلف مدة كل دورة وفقا لقدرة الاقتصاد على الخروج من مراحلها المختلفة والوصول لمرحلة الانتعاش أو الرخاء. والدورة الاقتصادية أيضا تسمى بدورة الأعمال وتتمثل في التقلبات في اتجاه المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج الكلي والتشغيل والتضخم [3](الارتفاع في مستوى الأسعار) والانكماش (الانخفاض في مستوى الأسعار) والبطالة، وتتسم هذه الدورات بتكرار

---

[1] نفس المرجع، ص 19.

[2] نفس المرجع، ص46 .

[3] Korotayev, Andrey V., & Tsirel, Sergey V.(2010). A Spectral Analysis of World GDP Dynamics: Kondratieff Waves, Kuznets Swings, Juglar and Kitchin Cycles in Global Economic Development, and the 2008–2009 Economic Crisis. Structure and Dynamics. Vol.4. #1. P.3-5

حدوثها الذي قد يكون منتظما في بعض الأحيان أو غير منتظم في كثير من الأحيان وهي عبارة عن أربع مراحل:

-مرحلة التوسع أو الانتعاش: تتسم تلك المرحلة بميل المستوى العام للأسعار إلى الثبات، أما النشاط الاقتصادي في مجموعه فيتزايد ببطء، وينخفض سعر الفائدة ، ويتضائل المخزون السلعي، و تتزايد الطلبات على المنتجين لتعويض ما أستنفذ من هذا المخزون.

-مرحلة الرواج أو القمة : وتتسم تلك المرحلة بارتفاع مطرد في الأسعار، وتزايد حجم الإنتاج الكلى بمعدل سريع، وتزايد حجم الدخل ومستوى التوظيف "يقصد بالتوظيف هنا توظيف عناصر او عوامل الانتاج وحالة التوظيف الكامل تعني أن جميع الموارد (الأرض ، العمل ، رأس المال ، التنظيم) المتاحة في المجتمع مستغلة بالكامل . وهي من أرقى الحالات التي يتطلع إليها أي اقتصاد في العالم وليس المفهوم الضيق وهو التوظيف لعنصر العمل فقط". وتسعى البنوك المركزية حينها لرفع أسعار الفائدة وبيع السندات الحكومية لكبح جماح التضخم وسحب الفائض النقدي من الاقتصاد.

-مرحلة الأزمة أو الركود: وتتسم تلك المرحلة بهبوط المستوى العام للأسعار، تراجع الناتج المحلى أو القومى، وينتشر الذعر التجاري، وتطلب البنوك قروضها من العملاء، وتتزايد البطالة لتصل إلى أقصاها، كما يتزايد المخزون السلعى.

-مرحلة الكساد أو القاع: وتتسم بانخفاض الأسعار ، وانتشار البطالة ، وكساد التجارة. تسعى البنوك المركزية في هذه المرحلة لتخفيض سعر الفائدة لمستويات تقارب 0% وشراء السندات الحكومية بهدف تشجيع الاستثمار لخفض مستوى البطالة إلى القيمة المستهدفة. هذه المرحلة هي الاخطر في الدورة الاقتصادية، [1] وهي مرحلة تابعة لركود الاقتصاد إذا ما استمر الركود بدون علاج صحيح فانه يتحول الي ركود اقتصادي، يحتاج الخروج منه الي بذل عمل غير عادي لانتشال وإخراج الاقتصاد من دائرة الركود إلي مرحلة الانتعاش.

3- الأزمة الاقتصادية

مفهوم الأزمة الاقتصادية تُعرف الأزمة الاقتصادية على أنّها حالة يعاني فيها اقتصاد بلد ما من تباطؤ مفاجئ ناجم عن أزمة مالية، ومن المرجح أن يعاني الاقتصاد الذي يواجه أزمة من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، ونقص السيولة، وارتفاع أو انخفاض الأسعار بسبب التضخم أو الانكماش الاقتصادي، كما يمكن للأزمة الاقتصادية أن تأخذ شكل الركود أو الكساد الاقتصادي. العوامل المؤدية

[1] Ibid, p 6

للأزمات الاقتصادية مستويات البطالة المرتفعة يمكن أن تحدث مستويات البطالة المرتفعة كنتيجة للأزمة الاقتصادية، أو يمكن أن تكون واحدة من الأسباب المؤدية إلى ذلك، بحيث يمكن أن تحدث أزمة اقتصادية عندما ترتفع أسعار الفائدة، وفي حال عدم مرونة شروط الإقراض وانخفاض الاستهلاك، ممّا يؤدي إلى استغناء الشركات عن الموظفين من أجل التغلب على الأزمة.

الكوارث الطبيعية يمكن أن تسبب الكوارث البيئية أزمات اقتصادية، بحيث يمكن أن تؤثر الأعاصير، والفيضانات، وانتشار الحشرات، وانتشار الأمراض على أسعار الطعام، كما يمكن أن يؤثر ارتفاع أسعار الغذاء على عادات الإنفاق الاستهلاكي لدى الجمهور، وبالتالي يقل الدخل، وتتفاقم مستويات البطالة. تغير أسعار العملات : يؤدي تغير أسعار العملات إلى خلق قضايا اقتصادية كبيرة؛ فغالباً ما يتم مقارنة عملة الدولة بالعملات الأخرى في الدول الاقتصادية العالمية، حيث تستند قيمتها إلى السياسات الاقتصادية والنقدية الحالية،[1] فيؤدي هذا الأمر أحياناً إلى فقدان العملة لقيمتها، ويترتب على الأفراد صرف مبالغ طائلة من المال لشراء السلع الأساسية.

أشهر الأزمات الاقتصادية شهد العالم أزمات اقتصادية أدت إلى حصول نتائج كارثية لفترات طويلة. ويطلق عليها البعض بالأزمة العامة تصيب كل عملية تكرار للإنتاج أو الجوانب الرئيسية فيها وهي الإنتاج والتداول والاستهلاك، والتراكم.

وهذا يعني أن الهزات المتولدة عن الأزمة الدورية تكون أكثر عمقا وحدوثا إذا ما قورنت بغيرها من الأزمات، كما تتميز هذه الأزمة بشمول ظاهرة فيض الإنتاج للعديد من القطاعات حيث تشمل كافة مراحل تكرار الإنتاج فهي أوسع من الأزمة الهيكلية كونها تتصف بالأجل القصير في فيض الإنتاج.

ا-الأزمة الهيكلية

وتسمى الأزمة البنيوية وتشمل هذه الأزمة في العادة مجالات معينة أو قطاعات كبيرة من الاقتصاد العالمي منها على سبيل المثال[2]: أزمة الطاقة أزمة الغذاء أزمة الموارد...إلخ.

كما تتميز كذلك بالاستمرارية لقطاع أو مجموعة من القطاعات المتجانسة التي تشمل ميدان معين حيث تحدث من الاختلال بين الإنتاج والاستهلاك. كما أن لهذه الأزمة مميزات:

---

[1] قدي عبد المجيد ، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية، دراسة تحليلية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية: 2003، ص 180.

[2] نفس المرجع، ص 182.

– من جراء الاختلال بين الإنتاج والاستهلاك في مجال معين.

– تتميز كذلك بنقص أو فيض الإنتاج والذي بدوره ينشأ بسبب عدم التناسب بين الإنتاج والاستهلاك الذي ينشأ في مجرى الدورة الصناعية للاقتصاد ككل.

–هذه الأزمة قد تكون أزمة فيض الإنتاج وقد تكون أزمة نقص الإنتاج على حد سواء.

ب-الأزمة المالية:

الأزمة المالية هي الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول الحقيقية كالآلات والأبنية والأصول المالية كالأسهم والسندات والمشتقات* فإذا انهارت قيمة أصولها فجأة فإن ذلك قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تمتلكها في أسواق الأسهم أو في عملة دولة ما، أو في السوق العقاري أو مجموعة من المؤسسات المالية تمتد بعد ذلك إلى باقي القطاعات الاقتصادية.

كما أن هناك تعريفاً آخر للأزمة وهو: أن الأزمة المالية مرحلة حرجة تواجه المنظومة المالية وينتج عنها خلل أو توقف في بعض الوظائف الحيوية لهذه المنظومة أو كلها ويصاحبها تطور سريع في الأحداث ينجم عنه عدم استقرار في النظام الأساسي لهذه المنظومة ويدفع في ذلك سلطة اتخاذ القرار إلى ضرورة التدخل السريع لتجنبها وإعادة التوازن لهذا النظام. [1]

[1] نفس المرجع، ص 186.

المبحث الثاني: التأصيل النظري لسياسة الإنعاش الاقتصادي

المطلب الأول: مقاربات الانعاش الاقتصادي.

وتنقسم مقاربات النمو الاقتصادي إلى مقاربتين: المقاربة الكلاسيكية والمقاربة النيوكلاسيكسية.

1-المقاربة الكلاسيكية: وفق هذه المقاربة سوف نتعرض إلى مقاربة كل من الاقتصاديين "آدم سميث" و "ديفيد ريكاردو".

ا- مقاربة آدم سميث: يعتبر "آدم سميث" من المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين، وفي عام 1776 أصدر كتاب لأول مرة بعنوان "دراسة في طبيعة ومسببات ثروات الأمم"، حيث أن هذا الكتاب له تأثير كبير عند الدارسين وواضعي السياسة الاقتصادية فكان "آدم سميث" مهتما بالاقتصاد، وقد كان هدفه التعرّف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي وماهية العوامل والسياسات التي تعرقله وتقف في طريقه.[1]

ويعتبر "آدم سميث" بأن العمل مصدر لثروة الأمة، وتقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل وبالتالي ثروة الأمة. وقد ركّز "آدم سميث" بتحديد العوامل التي تحقق النمو، وتتمثل مساهماته في زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل والتخصص. ويؤكد أن تقسيم العمل ينجم عنه مزايا عديدة وتتمثل في:

- ✓ زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين.
- ✓ زيادة الاختراعات الناجمة عن التخصّص.
- ✓ تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية. [2]

ويؤكّد " آدم سميث" أنّ الاقتصاد القومي لابد له من تراكم رأسمالي من أجل التوسع في تقسيم العمل، لأن التراكم الرأسمالي يتوقف على رغبة الأفراد في الادخار بدلا من استهلاك كل دخولهم.

ويرى "آدم سميث" أنه حين تبدأ عملية التنمية فإنها تصبح متجدّدة ذاتيا.[3]

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية: مفهومها– نظرياتها– سياساتها**، الاسكندرية، الدار الجامعية: الاسكندرية، 2003، ص 69.

[2] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات و موضوعات**، الأردن ، دار وائل للنشر :2007، ص 56.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص 70.

ب-: مقاربة ديفيد ريكاردو

يعتبر "ريكاردو" من أبرز كتّاب المدرسة الكلاسيكية.

"يسير "ريكاردو" على خطى "آدم سميث" مع فارق أساسي هو النظرة التمييزية لدالة الإنتاج باعتبار اختلاف ريع الارض".[1]

ويقرّر "ريكاردو" أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي لأنها تُسهم في توفير الغذاء للسكان، والذي يخضع لقانون الغلة المتناقصة، وقد تنبأ بأن الاقتصادات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات stationary بسبب تناقص العوائد في الزراعة، ويعتبر " ريكاردو" توزيع الدخل العامل الحاسم المحدّد لطبيعة النمو الاقتصادي، والذي يحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات هي:

الرأسماليون حيث أن دورهم مركزي في عملية الانعاش والنمو حيث يقومون بتوفير رأس المال الثابت للإنتاج ويدفعون أجور العمال ويوفرون مستلزمات العمل، ومن أجل تحقيق الربح يعملون على تكوين رأس المال ويتوسعون فيه وهذا يضمن تحقيق النمو.

أما العمال الزراعيون فيمثلون الأغلبية من السكان ويعتمدون على الأجور، لأن زيادة الأجور تؤدي إلى زيادة السكان.

أما ملاك الأراضي فيحصلون على دخولهم عن طريق الريع لقاء استخدام الأراضي المملوكة لهم.[2]

2- المقاربة النيوكلاسيكية.

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر وبمسامات ومن أبرز اقتصاديها "ألفريد مارشال" و "كلارك"، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، وتتمثل أهم أفكار النيوكلاسيك في :

- ✓ "أن الانعاش الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة، ذات تأثير إيجابي متبادل؛ حيث أن نمو قطاع معين يؤدي إلى نمو القطاعات الأخرى؛ وتتمثل فكرة "مارشال" المعروفة

[1] أحمد ابراهيم منصور، **عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية: رؤية اسلامية مقارنة**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية: 2007، ص 286.

[2] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 58.

بالفورات الخارجية، كما يعتبر أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح."[1]

- ✓ فيما يخصّ رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية؛ فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال، التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات، ويزيد الإنتاج، ويتحقّق النمو الاقتصادي.

- ✓ أنّ النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التّخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة.[2]

المطلب الثاني-نظريات الإنعاش الاقتصادي

1-اطروحات النظرية الكينزيه

كانت نظرته التقليديين الى الانفاق العام أنه المحايد وعديم الإنتاجية، واعتبر تضيعا وفقدان للثروة، وأفضل ما يعبر عن هذا المبدأ عباره J. B. Say «أفضل الانفاق و الاقل حجما غير انه ومع حدوث ازمه 1929 ظهور اسهامات J. M. Keynes 1936 « اصبح هناك مقاربه جديده للإنفاق العام. حيث يعتبر التيار والكينزي الإنفاق العام كمتغير خارجي بالنسبة للسياسة الاقتصادية، حيث تقوم الدولة بمراقبته وتغيير مستواه وفقا لأهدافها الاقتصادية الكلية. ويعبر الانفاق العام عن جميع المشتريات الحكومية والخدمات التي تقدمها في الاقتصاد المحلي بالإضافة الى الاستثمارات في البنى التحتية القاعدية والاجتماعية، والتي لا تتمتع بجدوى اقتصاديه تسمح لها بجذب المستثمرين الخواص.

في السياق نفسه وانطلاقا من مبدا الطلب يخلق العرض تقدم النظرية الكينزيه مفهوم الطلب الفعال، والذي يشير الى قيمه الطلب المحقق عندما تتقاطع داله الطلب الاجمالي مع داله العرض الاجمالي، اي انه الطلب الذي يتحول الى قدره شرائية، ووفقا لهذا المبدأ والتأثير الايجابي على الناتج الوطني يصبح تدخل الدولة مطلوبا من خلال الانفاق العام بما انه يعد احد مكونات الطلب الاجمالي وباعتبار الطلب الحكومي الملجأ الأخير لخلق الطلب في حاله الركود وضعف الطلب الخاص، ومنه فان التغيير في مستوى الانفاق العام هو تغيير في مستوى الطلب الفعال. لكن أثر هذا الاخير لا يمكن تمييزه دون اقترانه بالديناميكية المضاعفة، والذي يشير الى ذلك التغير في الانتاج الوطني الاجمالي

---

[1] محمد أحمد بدر الدين، **استراتيجيات النمو الاقتصادي**، القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع: 2017، ص ص 24-26.

[2] محمد أحمد بدر الدين، مرجع سابق، ص ص 37-38.

نتيجة تغيير أحد مكونات الطلب الكلي، وفي حالة مضاعفه الانفاق العام، فانه يشير الى حجم تغيير الناتج الوطني لتغيير مستوى الانفاق العام.

مما سبق يتضح ان كل زياده في الانفاق العام تترجم بزياده اضافيه في الدخول:(الاجور والارباح) من جهته، و زياده في الطلب الحكومي على السلع والخدمات من جهة اخرى، وفي الحالتين تؤدي الى رفع من حجم الاستهلاك والذي يتبع بنمو رقم اعمال المنتجين ويجعلهم في حاجه الى زياده انتاجهم في مواجهه الطلبيات الجديدة، مما يسمح بظهور استثمارات جديده تؤدي الى خلق العمل ومنه دخول واجور جديده ، ومن ثم يخلق تتابع يسمح برفع حجم وكثافه النشاط الاقتصادي ومنه النمو الاقتصادي. اذا حسب كينزي، فان ما يحرك حقيقه الاقتصاد هو استثمار الدولة، لان لهذا الاخير اثر مضاعف مهمه على دخول المواطنين غير ان قيمه هذا المضاعف تتأثر بمجموعه من العوامل: كالسلوك الاستهلاكي للمجتمع، توزيع واعاده توزيع الدخول، ومرونة الجهاز الانتاجي في مواجهه ارتفاع حجم الاستهلاك، درجه تفتح الاقتصاد و تنافسيه المؤسسات المحلية ومستوى التضخم.[1]

العوامل السابقة تؤكد على ضرورة وضع اجراءات لمرافقة عمليات الانفاق من خلال الإطار المؤسسي للدولة بحيث تساهم في الرفع من مستوى المضاعف وفعالية السياسات الانفاقية بصفه العامة. وقد توجت الافكار الكينزيه برواج كبير بعد الحرب العالمية الثانية خاصه مع معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة التي حققتها الدول الصناعية خلال الفتره الثلاثينيات من القرن العشرين حيث لم يتوقف دور الدولة عن التزايد خلال هذه الفترة وتعدى مفهوم الدولة الحارسة المهتمة بالأمن والاطار القانوني والبنيه التحتية الضرورية التي تضمن عمل السوق الى مفهوم دوله الرفاه. والتي تعني تفادي الازمات والتضخم، وضمان حد ادنى من الناحية الاجتماعية للأسر والافراد، وفي هذا الاطار(R. Abel. Musgrave،1959)[2] من خلال نظريته للمالية العامة ثلاث وظائف تقوم بها الدولة للتدخل من خلال الإنفاق والايرادات العامة:

1. وظيفة تخصيص الموارد: التي تضمن توزيعا أمثل لهذه الموارد الاقتصادية المختلفة على الحاجات المتعددة.

[1] ريشارد هيجوت، **نظرية التنمية السياسية**، ترجمة: حمدي عبد الرحمان ومحمد عبد الحميد، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001، ص 177.

[2] نفس المرجع، ص 178.

2. وظيفة التوزيع اعاده توزيع: الدخول التي تهدف الى تصحيح الاختلالات في توزيع الثروة مع الاخذ بعين الاعتبار ما يعتبره المجتمع التوزيع العادل.

3. وظيفة دعم الاستقرار الاقتصادي : ويبرز هدفين من خلال هذه الوظيفة، تحقيق التوظيف الكامل عوامل الانتاج و خاصه العمل واستقرار الاسعار. والطريقة التي يعرف بها Musgrave حدود هذه الوظيفة تتوافق مع النظرية الكينزيه التي تتمثل في استخدام الطلب الاجمالي(من خلال التحفيز او التحديد) لعلاج مشكلات التضخم والبطالة. [1]

وقد تضافرت الاسباب العملية مع المبررات الفكرية التي قدمتها النظرية الكينزيه لتعزيز دور الدولة في اداره العجلة اليومية للاقتصاد وفي توسيع دولة الرفاه، وتعززت هذه النظرية بكثير من الاسهامات المتناغمة مع تيارها العام ، غير ان هذا التناغم لم يمنع ظهور بعض الاعتراضات عليها.

- **اعتراضات النيوليبراليه**:

ان التحليل الكينزي الذي يؤكد على اهميه أثر مضاعف الانفاق العام لا تسال عن مصدر تمويل هذا الانفاق، والنشاط الاقتصادي الحكومي يمول عادة عن طريق ثلاث وسائل اساسيه:

1. الضرائب.
2. الدين العام.
3. خلق النقود.

وزيادة الانفاق العام تتطلب لا محاله زياده الدخل المتولد من اي من المصادر المذكورة، والتمويل عبر فرض المزيد من الضرائب او الاعتماد على الدين العام يؤدي الى انخفاض الانفاق الخاص الى درجة تكون فيها الزيادة في الانفاق الكلي طفيفة او معدومة والامر نفسه بالنسبة للناتج الوطني، وهذا دائما يشار اليه في الادبيات الاقتصادية بانه اثر المزاحمة للسياسة المالية.

هذا الطرح نجده في توصيات خبراء صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الأوروبية، حيث ينظر بعين الشك الى فعالية تدخل الدولة لإعادة بعث النمو الاقتصادي المرتكز على توسع نقدي معتبر، حيث أتعتبر ان الانفاق العام يحفز النمو بطريقه عابرة وليست مستمرة، لان التمويل من خلال الضرائب او الاقتراض ليس– في حقيقه الامر– سوى تحويل للموارد من القطاع الخاص الى القطاع العام، ومن ثم فاثر سياسه الانفاق العام التوسعية تتوقف من جهة على الاشارات السلبية التي تبعثها

[1] ريشارد هيجوت، مرجع سابق، ص180.

هذه السياسة حول اتجاه معدلات الضرائب في المستقبل ومن ناحيه اخرى على مدى التكافؤ بين زياده احد مكونات الطلب الكلي(الانفاق العام) و الانخفاض في المكونات الاخرى(الاستهلاك الخاص و الاستثمار الخاص).

وفى سياق هذا الطرح تقدم الدراسة Jean– Pierre Givry التي تناولت 30 دوله لمنظمه التعاون والتنمية الاقتصادية خلال الفترة 1970– 2010 نتائج الارتباط السلبي بين حجم الانفاق العام والنمو الاقتصادي .

حيث أن النقصان او الزيادة بنسبة 15 % في حجم الانفاق العام تؤثر عكسيا بالنقصان او الزيادة بنسبة 1.5 % في معدل النمو الاقتصادي، وخلصت الدراسة ايضا الى ان الانفاق العام اقل مردوديه بالمقارنة مع الانفاق الخاص ومعيار المردودية في هذا السياق هو حجم العجز في الموازنة، حيث خلصت الدراسة ايضا الي ان رفع الانفاق العام بالنسبة 10 % يرفع عجز الموازنة بنسبه 3.5 % بالإضافة الى ان الضغط الضريبي المنتظر لتعويض هذا العجز يعمل على ترحيل الاستثمارات الخاصة و رؤوس الاموال.

غير ان هذه الحالة لا تنطبق على الدول الريعية، التي تعتمد في تمويل نفقتها على عوائد ثرواتها الباطنية عوضا عن فرض المزيد من الضرائب على الافراد والقطاعات الاقتصادية ومنه من المستبعد ان يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي ويبقى التحليل الذي قدمته فرضيه اثر المزاحمة.

اضافه الى ما سبق تجدر الإشارة الى ان إسهام مخالف لتوجيهات التيار الكينزي وهو ما يعرف بقانون فاغنز و قد كان محل الاختلاف من ناحيه اتجاه التأثير، أي أن فاغنر يرى أن النمو الاقتصادي هو المتسبب في الانفاق العام وليس العكس، حيث يفترض ان حجم القطاع العام ينمو في اقتصاد ما مع نمو الداخل، وان هذه العلاقة ضمنيا ناتجة من النمو الاقتصادي الذي يؤدي الى تغيرات هيكليه كبيره في العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمع و الى النمو الطلب الكلي الذي ينمو مع ارتفاع معدلات التمدن(زياده عدد السكان المدن) والذي يؤدي الى ارتفاع الطلب على البنيه التحتية الاجتماعية،[1] وبالتالي فان زياده الدخل في الاقتصاد ترفع الطلب على السلع الذات المرونة الاستهلاكية المرتفعة" التعليم والسلع والخدمات الثقافية" وهي عوامل كلها تؤدي الى ارتفاع الانفاق العام

[1] Robert J. Barro, "Economic Growth in a Cross Section of Countries", The Quarterly Journal of Economics, Vol. 106, No. 2. (May 1991), Mit press, Massachussetts, pp. 407-443.

2-اسهامات نظريه النمو الداخلي

رغم ان النقاش حول اثر الانفاق العام على النشاط الاقتصادي ليس بالجديد تجدد مع ظهور اطروحات نظريه النمو الداخلي والتي نجدها في اسهامات R.J.Barro 1990[1] والذي تناول اثر الاستثمار في البنيه التحتية على النمو الاقتصادي حيث قدم بارو نموذج للنمو تقوم فيه النفقات العامة بدور محوري، واعتبر ان راس المال العام يجعل من راس المال الخاص اكثر انتاجيه و يتفادى الاقتصاد انعدام الإنتاجية الحديه عندما يرتفع الدخل.

قد انطلق من مبدا بسيط هو ان الانفاق العام الذي يهدف الى خلق البنى التحتية مثل/ السكك الحديدية والطرق وشبكه الاتصالات... يخلقوا ما يعرف بالتأثيرات الجانبية الإيجابية والتي تكون على شكل انخفاض في مدة وتكاليف النقل، وانفتاح في حجم الاسواق، وتأزر بين قطاعات الاقتصادية، ارتفاع في الإنتاجية الحديه لراس المال والعمل.[2]

وهذا باعتبار ان المؤسسات الخاصة تستخدم نوعين من العوامل في عمليات الإنتاج راس المال الخاص وراس المال العام (البنية التحتية)، غير ان اقتناص التأثيرات السابقة الذكر يتوقف على عدد من المحددات، كضعف البنية التحتية المتوفرة اساسا، قرب البنى المجسدة من المؤسسات الاقتصادية والمناطق الصناعية بصفه عامه، نوعيه البنى التحتية ومواقعها الجغرافية. ووجود استراتيجيه اقتصاديه واضحة المعالم تأخذ بعين الاعتبار التسلسل الموجه بين خطوات الاستثمار العام و خطوات تطوير القطاع الخاص. واعتبر كذلك ان الانفاق العام الذي يكون على شكل اعانات الخدمات لأفراد المجتمع، له أثر على شكل منفعة لكن لا يحفز النمو، فهو لا يرفع من انتاجيه القطاع الخاص وتمويله من الضرائب يضغط على مردوديه المؤسسات الخاصة.

[1] Ibid. p 412.

[2] محمد معن ديوب، "أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في سورية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 39 العدد 4 سنة 2017، ص 97.

خلاصة الفصل

سياسة الإنعاش الاقتصادي هي الخطة المتضمنة لمجموعة التدابير العلاجية و الوقائية ، المتمثلة في مجموعة الإجراءات المالية و النقدية المستخدمة من طرف الحكومة ، لعلاج النشاط الاقتصادي المهدد بأزمة اقتصادية على المدى القصير او البعيد، من خلال استخدامها لأدوات السياسة المالية (الميزانية العامة) وبعض أدوات السياسة النقدية، وذلك بهدف تنشيط الطلب الكلي أو العرض الكلي أو الاثنين معا، القصد منها إعادة التوازنات الكلية للاقتصاد القومي لضمان و حماية مصالح فواعل النشاط الاقتصادي.

الاصل النظري لسياسات الإنعاش يعود للازمة الاقتصادية العالمية سنة 1929، فسياسات الإنعاش الاقتصادي ليبرالية المنشأ التي نادت بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لحفظ التوازنات الاقتصادية، والتخفيف من وحشية المنظومة الرأسمالية،

الفصل الثاني

الفصل الثاني:

السياسات التنموية في الجزائر

في إطار بداية ألفية جديدة استهلت الحكومةُ الجزائرية هذا القرن ببرنامج اعتبرته الجزائرُ نقطةَ تحولٍ في مسيرتها التنموية؛ وخاصَّةً بعدَ الارتفاع الكبير الذي عرفَه سوقُ النفط العالَمي وامتلاء الخزينة بعوائده، هذا البرنامج الذي أطلق عليه البرنامج اسمَ "برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004"؛ والذي يُعبِّرُ عن الإنفاق العامِّ ذي الاتجاه الكينزي؛ ولقد خصَّصت الحكومةُ الجزائرية لإنجاز هذا البرنامج مبلغَ 525 مليار دينار والتي تهدفُ من خلالِه إلى تعزيز الطلب الكُلِّيِّ، تدعيم النشاطات المنتجة التي تُوفِّرُ (قيمةً مُضافة، ومناصب العمل) ، وتطوير القطاع الفلاحي، وتحفيز المؤسَّساتِ الإنتاجية خاصَّةً المحليةَ، وإعادة بناء المنشآت القاعدية خاصَّةً التي تدعمُ النشاطَ الاقتصادي، وتوفير الاحتياجاتِ الضرورية للسكَّان فيما يخصُّ تطويرَ الموارِدِ البشرية، وهو الذي اعتمدتها الجزائرُ كَبِنيةٍ تحتية للانطلاق في تطبيق المشاريع ومنذ 2005.

وفي هذا السياق، ومن أجل رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الخام، وخلق قطاع صناعي تحويلي متطور يوفر أغلب السلع النهائية الوسيطية، وتعزيز الاستثمار في العنصر البشري من خلال تطوير النظم التربوية والتعليمية والصحية، شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، نظرا لأهمية الموارد المالية المخصصة لها وهذا في ظل الوفرة المالية التي عرفتها الجزائر في هذه الفترة، والناتجة عن التحسن المستمر في أسعار النفط، وذلك من خلال إطلاقها لثلاثة برامج اقتصادية امتدت من 2001 إلى 2014، تم تنفيذهما، وللإلمام هذا الموضوع سنقوم بالتطرق إلى مضمون برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في المبحث الأول وإلى النتائج المحققة من برامج الإنعاش الاقتصادي

المبحث الأول: دوافع سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر

ورثت الجزائر منظومة اقتصادية هشة بفعل النظام الاستعماري، تارك وراءه اقتصادا غير متوازن فدخلت الجزائر في جو من التحولات العميقة بعد الاستقلال، بفعل المجهودات الكبيرة في عملية التنمية التي مست جميع القطاعات منها قطاع التنمية المحلية، حيث أعطت الدولة أولوية لهذا القطاع منذ الستينات، ضمن سياسة تهدف إلى إعادة التوازن الجهوي والإقليمي، لكن ما يميز التراب الوطني حاليا فوارق مجالية، أدت إلى وضع اقتصادي واجتماعي متدهور، نظرا لغياب سياسة تنموية محلية في مستوى الطلب التي أغفلت دمج بعض المفاهيم المرتبطة بالتنمية المحلية على الرغم من الغاية التي تهدف إليها التنمية المحلية في التوفيق بين المجتمع والاقتصاد.

أدخلت الجزائر إصلاحات مهمة بداية باستقلالية المؤسسات بهدف تحقيق اللامركزية في اتخاذ القرارات، تمثلت في القانون رقم 88 – 01 المتعلق باستقلالية المؤسسات الاقتصادية. [1] الذي يمنح هذه المؤسسات درجات واسعة من الحرية وإلغاء الوصاية القطاعية في طبيعة الخدمة العامة ، تطبيق القواعد التجارية في أعمالها وفي التسيير، حرية تحديد أسعار منتوجاتها وأجور عمالها ، إمكانية تحقيق استثمارات بدون المرور بالهيئة المركزية للتخطيط كما كان في السابق[2] ، ومعاقبتها إذا لم تقم بأداء التزاماتها المالية أمام الغير، وهذه المؤسسات يمكن أن تعلن استثنائيا حالة توقف عن التسديد ، ويمكن أن تؤدي إلى إفلاسها ، إن سياسة إعادة الهيكلة الصناعية التي عرفتها المؤسسة الاقتصادية العامة ومنذ بداية الثمانينات لم تخرجها من الأزمة التي تتخبط فيها.

كل هذه الجهود لم تنعش القطاع العام بل على العكس أدت إلى تفكيك الاقتصاد وتبديد الثروة الوطنية وتم الاستغناء عن الكثير من الإطارات المسيرة، ويبقى أداء المؤسسات العمومية بعيدا عن كل معايير ومبادئ التسيير الفعال والهادف لتحقيق الربحية والمردودية[3]، ونجد أن الإصلاحات التي تمت لحد الآن ولم تتعدى حدود محاولة التخفيض من التكاليف.

---

[1] قانون رقم 88–01 ممضي في 12 يناير 1988، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية عدد 2 مؤرخة في 13 يناير 1988.

[2] بن شهرة مدني ، سياسة **الاصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية** .الجزائر: مطبعة دار هومة :2008 ، ص 127.

[3] صالـي محمـد ، "تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم في الديموغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران2، 2016، ص 94.

المطلب الأول: أثر النظام الاشتراكي على الاقتصاد الجزائري

إن رفض الجزائر للنظام الرأسمالي كان منذ وقت مبكر وهو ما أقره بيان 1954 وهذا الرفض لم يكن عفويا. فقد اعتبرت هذا الأسلوب مرادفا للاستعمار الذي ضحى الشعب الجزائري بالكثير من أجل محاربته وهدم بنيانه، ولا غرابة في ذلك ما دامت القوة التي كانت الجزائر تحاربها بالسلاح لم تكن متمثلة فقط في الاستعمار الفرنسي وانما كانت دعائمها هي دول الحلف الأطلسي التي يجمعها نظام اقتصادي واحد هو النظام الرأسمالي.

ونتيجة لرفض الجزائر للنظام الرأسمالي تم اختيار النظام الاشتراكي وهو اختيار لم يكن عفويا هو الآخر. فالعون المادي لدى البلدان الاشتراكية وتعاطف حكوماتها مع الثورة المسلحة بالإضافة إلى الميل النفسي أيضا للإنسان الجزائري نحو النظام الاشتراكي لأنه نظام يقدس العمل كوسيلة لكسب الحلال وعلى مبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات وعلى مبدأ التضامن الاجتماعي في الحياة، تعتبر عوامل دفعت بالجزائر إلى اختيار النظام الاشتراكي.

وأدى اختيار الجزائر منهج العمل الاشتراكي في التنمية اقتصادها الوطني إلى ضرورة تطبيق أسلوب لتخطيط لأداء العملية الاقتصادية وكان أول مخطط أقرته هو المخطط الثلاثي 1967 / 1969 ثم المخطط الرباعي الأول 1970 / 1973 ثم المخطط الرباعي الثاني 1974 / 1977 ثم المخطط الخماسي الأول 1980 / 1984 وآخر مخطط تبنته الجزائر هو المخطط الخماسي الثاني 1985 / 1989.

في منتصف الثمانينات سجل الاقتصاد الجزائري صدمة كبيرة سببها الانخفاض غير المتوقع لأسعار النفط إلى مستوى أقل من 10 دولارات للبرميل، وظهرت مساوئ التخطيط المركزي، حيث عانت من ركود اقتصادي وفشل في المخططات المنتهجة وعجز في ميزان المدفوعات ارتفاع معدل التضخم ارتفاع حجم البطالة، ارتفاع الديون ومعدل خدمتها، كل هذه الظروف تضافرت لتساعد على تعميق وزيادة الاعتماد على الخارج من أجل الحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات، وبالتالي زيادة التبعية للعالم الخارجي. [1]

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها**، الجزء الثاني، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية: 1999 ص 93.

1-سلبيات التسيير الإداري للاقتصاد

يتمثل التسيير الإداري للاقتصاد في التخطيط المركزي لكل جوانب الحياة الاقتصادية مما أفرز سلبيات عديدة، حيث سيطرت الدولة على سياسة الاقتصاد الكلي والنشاط التجاري، ولكنها تسمح بحرية القرارات الاقتصادية فيما يتعلق بالتوظيف والاستهلاك على مستوى معين، أي أن هنالك سيطرة من قبل الدولة على عوامل الإنتاج، بالإضافة إلى تخطيط مركز حول ما ينتج، وكيفية الإنتاج، ولمن يتم الإنتاج، ولكن مع وجود حرية بسيطة للقرارات الفردية، مثل اختيار الوظيفة. يتم انتقاد الأنظمة الاقتصادية المخططة مركزياً أحيانًا لكونها غير منظمة بشكل صحيح، أو لا تحفظ مراقبة الجودة وحوافز العمال. [1]

ابتداء من سنة 1964 أنشأت العديد من الشركات الوطنية في مجالات وأنشطة اقتصادية متعددة تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال تمويل السوق الوطنية بالمواد الضرورية. وأهم ما يشار إليه بخصوص الشركات الوطنية هو أن المردودية المالية لم تكن أولى أهداف هذه الشركات بل على العكس من ذلك، فقد كان مشكل التشغيل وخلق مناصب الشغل يتربع على سلم أهداف الشركة، مما جعلها في وضعية حرجة إلا أنها كانت تلجأ إلى خزينة الدولة من أجل تمويل استثماراتها. كما أنها لم تكن تملك جهاز معلوماتي فعال يسمح بإعطاء البنوك معلومات كافية وواضحة عن الشركة بهدف تسهيل عملية دراسة الملفات وتسريح القروض.

وقد عرفت المؤسسات العمومية تحولات تنظيمية مهمة ابتداء من سنة 1970 حين اعتمدت على التخطيط كوسيلة ضرورية لإدارة وتنظيم الاقتصاد الوطني من خلال المخطط الرباعي [1970-1973] الذي أُعتبر كقانون أساسي يحكم جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية خلال تلك الفترة. وباعتبار المؤسسة العمومية أهم الأعوان الاقتصاديين فإنها مكلفة بتنفيذ توصيات المخطط وتحقيق أهدافه.

فحسب قانون التسيير الاشتراكي تعرف المؤسسة العمومية على أنها: "المؤسسة التي يتكون مجموع تراثها من الأموال العامة، هي ملك للدولة التي تمثل الجماعة الوطنية تسير حسب مبادئ التسيير

[1] روجر كيران وتوماس كني، **بائعو الاشتراكية: اقتصاد الظل في الاتحاد السوفيتي**، تر: منتجب يونس، دمشق، دار مؤسسة رسلان: 2014، ص233.

الاشتراكي. [1] ويتخذ تسيير ومراقبة المؤسسة وجهين: أحدهما يتم من قبل جهات خارجية طبقا لنظام التسيير والتوجيه المركزي في الاقتصاد الموجه. والثاني يشترك فيه العمال.

والمؤسسة العمومية تكون قاعدة نظامية لسياسة التنمية الاقتصادية المحددة والمتابعة من طرف الدولة، فهي منشأة ومنظمة من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية.

وبموجب اعتماد نظام التخطيط المركزي في إدارة الاقتصاد الوطني أجبرت المؤسسات الاقتصادية على أن تكون منفذ توصيات وأهداف الهيئات العليا، إذ أن الأهداف الكبرى والمتعلقة بالاستثمارات كانت كلها مركزية فوزارة التخطيط تقوم بتقسيم الأغلفة المالية على جميع القطاعات الاقتصادية وفق المشاريع المسطرة والأهداف المرسومة. وهذا ما كان له أثر سلبي على أداء المؤسسات بحكم عدم استقلاليتها عن الهيئات المركزية سواء من الناحية المالية أو من ناحية اتخاذ القرارات الاستراتيجية. [2]

2- تكلفة السياسة الاجتماعية

تعتبر الحماية الاجتماعية رافدا للتنمية وآلية للمحافظة على الموارد البشرية ولتكريس قيم التضامن والتآزر بين مختلف الفئات والأجيال وتحسين مستوى عيش الأفراد والأسر ودعم أواصر الاستقرار والتماسك الاجتماعي. ويعرف قطاع الحماية الاجتماعية بالجزائر مجموعة من الاختلالات والمشاكل خاصة منها المالية والتنظيمية التي أثرت سلبا على الوضعية الاجتماعية بالبلاد.

تمثل التحويلات الاجتماعية أحد البنود التي تستطيع من خلاله النفقات العامة أن تلعب دورا هاما في إعادة توزيع الدخل القومي وتقليل الفوارق بين الطبقات وتحقيق التنمية الاجتماعية.[3] وتلعب السياسة العامة للدولة دورا رئيسيا في جملة المبالغ التي تخصص الدعم ، فالدول التي تطبق النظام الرأسمالي لا يمثل الدعم فيها أهمية كبيرة نظرا لعدم تدخلها الواضح في التأثير على العرض والطلب وإنما تدخلها يقتصر على التوجه والتدخل المباشر عند حدوث أزمات، أما الدول التي تطبق النظام الاشتراكي فان الدعم يلعب فيها دورا رئيسيا حيث تزداد المبالغ المرصودة له من الميزانية العامة للدولة، حيث

---

[1] أمر رقم 71-74 ممضي في 16 نوفمبر 1971، يتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات، ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات، الجريدة الرسمية عدد 101 مؤرخة في 13 ديسمبر 1971

[2] ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات، الجريدة الرسمية عدد 101 مؤرخة في 13 ديسمبر 1971

[3] عجة الجيلالي، قانون المؤسسات العمومية الاقتصادية من اشتراكية التسيير إلى الخوصصة، الجزائر، دار الخلدونية: 2006، ص 79.

تعمل الدولة من خلاله على دعم الخدمات والسلع بحيث يستطيع الأفراد الأقل دخلا من الحصول عليها بأثمان معقولة وبالتالي يكون وسيلة لتقليل الفوارق بين الطبقات وإعادة توزيع الدخل القومي.

وبالنسبة للمساعدات الاجتماعية وعمليات التضامن للفئات الهشة والمعوقين، تبلغ قيمة الدعم 135 مليار دج، ما يعادل 2.7 مرة مقابل نفس النفقات سنة 2005، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى توسع قاعدة المستفيدين وتثمين التعويضات. وبصفة إجمالية، فان نظام الضمان الاجتماعي يتطلب حشد موارد هائلة تقدر بحوالي 16 % من الناتج الداخلي الخام، هذا المستوى من الموارد موجه للحماية الاجتماعية وحجم الشرائح التي يتم حمايتها من جهة، ومن ناحية أخرى للعلاقات الاجتماعية من خلال عمليات إعادة توزيع الثروة أفقيا وفق المهمة الأساسية للضمان الاجتماعي، وتفضيلا لإعادة التوزيع العمودي عن طريق الإعانات الاجتماعية (للحد من الإقصاء الاجتماعي) ومن جهة أخرى لدعم الاستهلاك. [1]

3-احتكار التجارة الخارجية

لقد تمثل تنظيم التجارة الخارجية بمحاولة التطبيق التدريجي لنظام احتكار الدولة في مجال المبادلات الخارجية[2]، بهدف التحكم في هذه المبادلات وجعلها في خدمة سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث استندت مهمة الاحتكار إلى المؤسسات العمومية التي يمتد نشاطها إلى المستوى الوطني التي تمارس نشاط الإنتاج أو التوزيع أو الوظيفتين معا، لكن سرعان ما أفرزت جملة من السلبيات، من حيث التداخل في مهام بعضها البعض والاختلالات في عمليات تموين المؤسسات الإنتاجية التي تعتمد على المؤسسات التوزيعية المحتكرة بسبب عدم قدرة هذه الأخيرة في التحكم في نشاطها، كما أن ربط وظيفة الاستيراد بالوظائف الأخرى قد أدى إلى تحويل الأموال بصورة خفية من الأولى إلى الثانية قصد تغطية العجز في سوء التسيير وحيث الاحتكار في المفهوم العام هو الامتياز التام الذي تحصل عليه مؤسسة من أجل القيام بعمليات الشراء والبيع في سوق معلومة، فإن المؤسسة الجزائرية المحتكرة لا تمارس حق الامتياز الخالص في مبادلاتها مع الخارج في الفرع الذي تمارس فيه نشاطها، فصلاحيات الاحتكار محددة صراحة في نص قانوني من خلال قائمتين من السلع، فالأولى تسمى بالقائمة " A " حيث تدخل تلك السلع ضمن نشاط المؤسسة المحتكرة دون منافسة من أي مؤسسة عمومية أو خاصة، في حين أن القائمة " B " حيث تملك المؤسسة المحتكرة بصورة رسمية حق احتكارها، لكن ليس باستطاعتها ضمان استغلال هذا الحق على الأقل بصورة مؤقتة لذلك يمكن أن

[1] Conseil national économique et social,Rapport sur l'état économique et social de la nation 2011-2012,mai 2013,p 61

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص 106.

تتنازل عنه لصالح مستوردين عموميين آخرين بشرط أن تدخل احتياجات تلك السلع في نشاطها الداخلي، أو أن تمنحها عن طريق تأشيرات الاستيراد لمؤسسات عمومية أخرى كذلك، مقابل استفادتها من 1 إلى 5% من قيمة السلع المستوردة.[1]

أما فيما يخص القواعد المنظمة لاحتكار المبادلات الخارجية، فعلى مستوى الصادرات فإن نصوصها التشريعية الصادرة في 1974 قد سعت إلى تسهيلها وتحريرها من قيود نظام الاحتكار، سواء فيما يخص المنتجات المحلية، أو تلك المشتراة بغرض إعادة تصديرها بعد إجراء بعض التحويلات عليها.

في حين يركز نظام الاحتكار على تقييد الواردات من خلال فرض برنامج عام سنوي للاستيراد بحيث لا يتجاوز مبلغه مقدار الغلاف المالي السنوي المخصص لتمويل الواردات، حيث يتوزع على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي.

[1] زيرمي نعيمة، "التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق" ، مذكرة ماجستير غير مشورة، جامعة تلمسان، 2011، ص24.

المطلب الثاني: فشل الاصلاحات الاقتصادية

إن سياسة الإصلاحات في الجزائر بدأت منذ أن قررت الجزائر تغيير السياسات الاقتصادية والاجتماعية، والتي عرفت معارضة شديدة للتوجه الاشتراكي ومنجزاته، وكان ذلك سنة 1980 وبالتالي بدأ التفكير في الكيفية التي سوف يتم من خلالها تجسيد ذلك، فجاءت إعادة الهيكلة العضوية لمؤسساتها سنة 1982 وهو الانتقال من الشركات الكبرى إلى مؤسسات عمومية والتغيير مس بالدرجة الأولى مستويات اتخاذ القرار فتحولت من مركزية التسيير إلى التجزئة و اللامركزية و تحولت على إثرها 70 شركة وطنية إلى 470 مؤسسة عمومية ، و بعدها تم إعادة هيكلتها ماليا.[1]

1- الاعتماد على مداخيل النفط

خلال سنوات السبعينات ارتفعت الأسعار في الأسواق النفطية بشكل كبير حققت من خلاله الدول النفطية عامة والجزائر خاصة تدفقات مالية ضخمة سمحت لها بتكوين أرصدة نقدية تفوق الطاقة الاستيعابية لهذه البلدان، وقد نجم عن سوء التخطيط للاستفادة من هذه الأموال تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة.

تزايدت العائدات المالية لدول الأوبك (الجزائر)، خلال فترة السبعينات حيث استطاعت الدول المنتجة للنفط أن تبسط نفوذها في السوق البترولية من خلال السيطرة على الإنتاج والأسعار خاصة بعد حرب أكتوبر سنة 1973 واستخدام النفط كسلاح، كما كانت للحرب الإيرانية سنة 1979 دورا كبيرا في تزايد هذه العائدات.[2]

فاجأت أزمة انهيار أسعار البترول سنة 1986 أغلب صناع القرار في الاقتصاد الجزائري، وكانت أسرع الآثار الملموسة لهذا الانهيار هو تراجع العوائد البترولية وبالتالي انحصار مصادر تمويل الاقتصاد. ولكن في مطلع سنة 2000 حققت السوق النفطية العالمية ارتفاعا محسوسا لأسعار النفط انعكست إيجابا على تطور الإيرادات النفطية لدول الأوبك عامة والجزائر خاصة، وبات من المؤكد أن الجزائر لن تستطيع أن تتخلى عن الاعتماد الكلي للمواد البترولية في دفع عجلة الاقتصاد الوطني

---

[1] أوكيل سعيد ، **استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية:1996، ص 63.

[2] بلعيد عبد السلام، **الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال**، ترج: محمد هناد ومصطفى ماضي، الجزائر، دار النشر بوشان: 1990، ص 86

المعتمدة بشكل كبير على المداخيل البترولية إذ تلعب أسعار البترول دورها في التأثير على حجم الواردات بصفة غير مباشرة وذلك من خلال توفير وسائل الدفع الخارجي.[1]

إن موارد المحروقات أصبحت تلعب دورا هاما في توازن الميزانية العامة للدولة، خاصة وأن الإيرادات البترولية تمثل أهم مصدر لإيرادات الميزانية، وهذه النسبة في ارتفاع مستمر طالما أن القيمة الحقيقية لموارد المحروقات في تزايد مستمر،[2] نظرا لارتفاع أسعار البترول في الفترة ما بين 2008 و2014.

2-الإبقاء على السياسة الاجتماعية

تشير السياسة الاجتماعية في أساسها إلى التوجيهات والمبادئ والتشريعات والأنشطة التي تؤثر على الظروف المعيشية التي تساعد في رفاهية الإنسان. اذن فالسياسة الاجتماعية هي ذلك الجزء من السياسة العامة الذي يعنى بالقضايا الاجتماعية. وقد وصفها مركز مالكوم وينر للسياسة الاجتماعية في جامعة هارفرد بأنها " سياسة عامة تطبق في مجالات عده كالرعاية الصحية والخدمات الإنسانية والعدالة الاجتماعية والتعليم، وتتعامل السياسة الاجتماعية في الغالب مع قضايا الفساد. كما تعرف السياسة الاجتماعية على أنها الأحداث التي تؤثر على رفاهية أفراد المجتمع من خلال تنظيم التسويق للسلع والموارد في هذا المجتمع وكيفية الوصول لها.

شرعت الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة، ونتيجة الانفراج المالي الذي تحقق بفعل ارتفاع أسعار النفط في إتباع سياسة مالية توسعية، ترتكز بالأساس على التوسع في النفقات العامة، بهدف تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، حيث جاءت هذه السياسة بعد فترة صعبة عانت خلالها الجزائر على جميع الأصعدة وبالخصوص في الجانب الاجتماعي، هذا الأخير كان السبب في اعتماد الدولة على التوسع في التحويلات الاجتماعية. [3]عرفت التحويلات الاجتماعية ارتفاعا ملحوظا وهذا بالنظر لحجم الأهداف الاجتماعية التي سطرتها الدولة وفي مقدمتها تحسين المستوى المعيشي للمواطن والتخفيف من حدة الفقر مستغلة في ذلك زيادة مداخيلها جراء ارتفاع أسعار المحروقات خلال الفترة 2000-

---

[1] مقليد عيسى ،" قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2007-2008، ص 96.

[2] حاج قويدر عبد الهادي، "الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري"، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة وهران، 2011-2012، ص121.

[3] قويدري كمال، "دراسة قياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على ظاهرة الفقر في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2، المجلد 6، العدد 1، الصفحة 147.

2012. حيث ارتفعت بحوالي 15013 مليار دج خلال هذه الفترة، أي تضاعفت تقريبا 07 مرات لتنتقل من 262.4 مليار دج سنة 2000 إلى 1763.7 مليار دج سنة 2012. [1]

ترصد الجزائر ميزانية كبيرة لدعم أسعار المواد الغذائية، وذلك لضمان الحفاظ على أسعار المواد الاستهلاكية بالأساس في مستوى قريب من القدرة الشرائية للجزائريين. وتبلغ قيمة الدعم الذي ترصده الحكومة الجزائرية للحفاظ على أسعار المواد الاستهلاكية أزيد من 1700 مليار دينار (حوالي 17 مليار دولار).[2]

3- نقص الموارد المالية العادية

إن أزمة انهيار أسعار النفط سنة 1986 كشفت بجلاءٍ هشاشة الاقتصاد الجزائري، ومدى ارتباطه بالمحروقات؛ فبمجرد حدوث هذه الأزمة حتى انخفضت قيمة الصادرات البترولية الجزائرية، وانخفضت إيرادات الجباية البترولية، والتي كان لها تأثير مباشر على الميزانية العامة، والاستثمار العمومي، والمديونية الداخلية، وتأثير غير مباشر على الناتج الداخلي الخام، والبطالة والتضخم.

انطلاقاً من منتصف الثمانينات بدأت الميزانية العامة تعرف عجزاً؛ بسبب انخفاض أسعار البترول، وبالتالي انخفاض حجم إيرادات الجباية البترولية، مما أدى إلى عدم كفاية الموارد الكلية للميزانية إلى تغطية كامل الحاجيات الوطنية، والتي كانت من الأسباب الرئيسية التي أدت بالجزائر إلى اللجوء إلى التمويل التضخمي المتمثل في الإصدار النقدي الجديد من طرف البنك المركزي لتمويل الميزانية العامة.[3]

وأمام ارتفاع عجز الميزانية العامة من جهة، والعجز المالي الذي يعاني منه القطاع العمومي من جهةٍ أخرى، لعبت الخزينة العمومية دوراً هاماً في انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد القرض إلى اقتصادٍ يعتمد على طابع الاستدانة عن طريق تدخلها كأكبر مقرضٍ ومستثمر. وهكذا أصبحت الخزينة تعتمد في اقتراضاتها على تسبيقات الجهاز المصرفي أكثر من اعتمادها على تعبئة الادخار، وهذا ما أدى إلى عدم التناسق بين السياسة المالية والسياسة النقدية، هذه السياسة التي ركزت على الخلق المكثف لوسائل الدفع، وذلك بقصد تمويل كشوفات الخزينة العمومية التي تؤدي إلى اللجوء المتزايد

---

[1] معطيات من المديرية العامة للتنبؤات والسياسات المالية، وزارة المالية، 2013

[2] Conseil national économique et social,Rapport sur l'état économique et social de la nation 2011-2012,mai 2013,p 61

[3] قصاب سعدية ، **آثار برامج التعديل الهيكلي على سوق العمل في الجزائر** ، مداخلة في الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية الحقوق، جامعة ورقلة، 2003، ص .119

للجهاز المصرفي خاصة البنك المركزي، وكذلك تمويل جزء من الاستثمارات العمومية عن طريق القروض المتوسطة الأجل والقابلة للخصم الآلي لدى البنك المركزي. بالإضافة إلى تمويل عجز الاستغلال الدائم والمستمر عن طريق القروض قصيرة الأجل.1

أدت أزمة أسعار البترول إلى آثارٍ سلبية غير مباشرة، إلى جانب الآثار السلبية المباشرة؛ فالأزمة المالية الخانقة الناتجة عن انخفاض مداخيل البترول أدت إلى تعذر الدولة على القيام بضمان تمويل الاقتصاد الوطني كما كان عليه قبل حدوث الأزمة، مما انعكس سلباً على مستوى دخل المواطنين، وعلى مستوى التوظيف، بسبب انخفاض الناتج الداخلي الخام.2

إذن بمجرد انخفاض الموارد المالية من العملة الصعبة بسبب تدني الريع البترولي، فإنه يؤثر مباشرةً وسلباً على سياسة الاستثمارات، وهو ما ضرب بعمقٍ سوق الشغل في غياب سياسةٍ تشغيلية واضحة الأهداف. انخفضت نسبة إيرادات الجباية البترولية إلى إجمالي إيرادات الدولة، ولم يستطع النظام الضريبي السابق تعويض هذا النقص في إيرادات الدولة، من خلال إيرادات الجباية العادية، وهو الأمر الذي أدَى إلى ظهور عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية، كان أثرها عميقاً على المجتمع الجزائري.

[1]Hocine Benissad, L'ajustement Structurel "L'expérience du Magreb", OPU, Algérie, 1999, p 71.

[2] قصاب سعدية ، مرجع سابق، ص 119

المبحث الثاني: خطة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر

يعتبر تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي نقلة نوعية في السياسات الاقتصادية المتبعة في الجزائر باعتبار أن تطبيق سياسة التعديل الهيكلي خلال فترة التسعينات لم يؤد الى التخلص نهائيا من مسببات الأزمة الاقتصادية التي عانت منها الجزائر، فبعد انتهاء العمل ببرنامج التعديل الهيكلي تميزت الوضعية الاقتصادية بشيء من التناقض، فمن جهة هناك تحسن في أداء بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كميزان المدفوعات، وذلك بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، ومن جهة أخرى نجد أن هناك تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي مصحوبة بارتفاع معدلات البطالة، وهذا ما أدى الى إتباع الحكومة لسياسة اقتصادية جديدة تمثلت في سياسة الإنعاش الاقتصادي وهي سياسة تستند للنظرة الكينزية المتضمنة رفع الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري، ويعتبر مضمون هذه البرامج تجسيدا لهذه السياسة.

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

لقد قررت الحكومة الجزائرية في أفريل 2001، وضع برنامج لتدعيم الإنعاش الاقتصادي، وقد خصص لإنجاز هذا البرنامج أهم غلاف مالي منذ الاستقلال حيث بلغ 525 مليار دج، وجه أساسا للقطاعات الرئيسية من أشغال كبرى وهياكل قاعدية، تنمية محلية وبشرية، دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، دعم الإصلاحات، حيث أن هذه القطاعات بدورها تتكون من قطاعات فرعية، وقد بلغ عدد المشاريع التي جاءت ضمن البرنامج 15974 مشروعا، في حين توزيع رخصة البرنامج الكلية على مختلف القطاعات الرئيسية كانت كالتالي:

الجدول رقم 1 توزيع رخصة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على مختلق القطاعات الرئيسية

القطاع / السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مليار د ج)	النسبة المئوية
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	%40.10
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.80
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.4	12	65.3	%12.40
دعم الإصلاحات	30	15	/	/	45	%8.60
المجموع	213.1	178.3	113.1	20.5	525	%100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001،

ومن خلال الجدول نلاحظ التوزيع حسب القطاعات:

1-أشغال كبرى وهياكل قاعدية

فقد خص بأكبر نسبة حيث استفاد ببرنامج خاص يقدر ب 210,5 مليار دج على مدى أربع سنوات أي ما يعادل 40,1 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، ويدل ذلك على عزم الحكومة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ سنة 1986 والإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في التسعينات من القرن العشرين، ويتمحور قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية حول ثلاثة مجالات أساسية تتمثل في: التجهيزات الهيكلية، إعادة إحياء المناطق الريفية، الجبلية، الهضاب العليا و كذا قطاعي السكن و البناء الحضري.[1]

2- تنمية محلية وبشرية

فلقد بلغت نسبة المبالغ المخصصة لهذا القطاع 38,8 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، ويعد ذلك مؤشر على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن وتحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة، كما سيؤدي دعم الموارد البشرية الى رفع معدلات التنمية البشرية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع، ويتضمن هذا القسم: التنمية المحلية، الشغل والحماية الاجتماعية بالإضافة الى التنمية البشرية.[2]

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001 ،ص 8.

[2] تقرير حول حصيلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، المديرية العامة للميزانية، 2001-2004 ،ص58

3- دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري

يمكن القول أن هذا القطاع لم ينل إلا مبلغ 65,4 مليار دج أي ما يعادل نسبة 12,4 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، حيث يمكن تقسيمه الى قسمين:

أولا: قطاع الفلاحة: إن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداءا من سنة 2000 وهو المخطط الوطني للتنمية الفلاحية " PNDA " وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق الذكر، ويهدف هذا البرنامج إلى توسيع الإنتاج الفلاحي و ترقية الصادرات، إضافة إلى تحقيق الاستقرار لسكان الريف و المساهمة في محاربة الفقر و التهميش الذي يعرفه الوسط الريفي، وقد بلغ حجم الغلاف المالي المخصص لهذا القطاع حوالي 55,9 مليار دج مسجل بعنوان عدة صناديق خصصت أكبر حصة منه لفائدة " FNDR " الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية بغلاف مالي قدره 53,4 مليار دج 95.5%.

ثانيا: قطاع الصيد البحري والموارد المائية: إن الواجهة البحرية الهامة التي تملكها الجزائر، امتداد الشواطئ على طول مسافة 1200 كم، تجعل من قطاع الصيد البحري من أهم القطاعات المنتجة، وموردا هاما للثروة، حيث لم تحظى بالاهتمام الكافي، ولم تشغل بصفة كافية تسمح باستغلال فعال لهذا المورد. إن إدراج هذا القطاع ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي يرمي إلى: تطوير الصيد البحري وتربية المائيات، خلق مناصب شغل دائمة، مباشرة أو غير مباشرة، وتحسين القدرة الشرائية، بالإضافة الى زيادة الإنتاج وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

4- دعم الإصلاحات

فيما يخص هذا القطاع فقد تم تخصيص مبلغ يقدر ب 45 مليار دج، أي نسبة 8,6 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف الى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة، وتوفير الظروف المناسبة لها من أجل تطوير قدرتها على الاستثمار والإنتاج والمنافسة، بالإضافة الى تطوير الإدارة الضريبية من أجل رفع الحصيلة الجبائية للدولة ومحاربة الغش والتهرب الضريبي.

أما فيما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، فيلاحظ من خلال الشكل أعلاه، أنه تركز أساسا على سنوات 2001، 2002، 2003 بقيمة 205,4 مليار دج، 185,9 مليار دج، 113,9 مليار دج وذلك على التوالي، أي بنسبة 39,07 %، 35,36 %، 21,67 %، من قيمة المبلغ المخصص للبرنامج، في حين أن سنة 2004 لم تحض إلا ب 20,5 مليار دج اي ما يعادل

نسبة 3,9 %، وهو الأمر الذي يدل على عزم الحكومة على تنفيذ معظم المشاريع الخاصة بالبرنامج خلال أقصر فترة زمنية ممكنة بهدف تحسين الظروف المعيشية و التي تدهورت بسبب الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد، وما تبعها من إصلاحات اقتصادية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

بعد النتائج الايجابية المترتبة عن تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وجب على القائمين على تسطير السياسة الاقتصادية بالجزائر مواصلة استخدام الأدوات المختلفة لسياسة الإنعاش الاقتصادي، وعلى رأسها برامج التنمية لكن هذه المرة تستوجب إطلاق برامج ضخمة، ومن هنا جاء الإعلان، عن برنامج جد طموح يهدف إلى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي، وكان البرنامج المنطلق بالتالي هو البرنامج التكميلي لدعم النمو.[1]

لقد بلغت المبالغ المالية المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو مبالغ جد ضخمة، والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب، بقيمة 377 مليار دج، والآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 693 مليار دج، بالإضافة الى برنامج تكميلي موجه لامتصاص السكن الهش ب 270000 وحدة سكنية بمبلغ 800 مليار دج، وحوالي 200 مليار دج من البرامج التكميلية المحلية من خلال الزيارات التفقدية للسيد الرئيس عبر 16 ولاية، زيادة على مبالغ إعادة التقييم للمشاريع قيد الإنجاز التي تدخل ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و المقدرة ب 1071 مليار دج.[2] وقد تم تقسيم النفقات المخصصة ضمن البرنامج بين القطاعات وفقا لما يوضحه الجدول الآتي:

[1] تقرير خاص بالبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009، وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، فرع التلاخيص الميزانياتية، مديرية الإحصاء والتوازنات الجهوية، 2009، ص38

[2] نفس المرجع. 39

الجدول رقم 02: توزيع الاعتمادات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو، 2005-2009

الباب	الغلاف المالي (مليار دينار)	النسبة (%)
تحسين مستويات المعيشة	1908,5	%45,5
تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	%40,5
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	%8,0
تحسين الخدمات العمومية	**203,9**	**%4,8**
تطوير التكنولوجيا الحديثة للاتصال	50,0	%1,2
المجموع	4202,7	%100

المصدر :مجلس الأمّة، **البرنامج التكميلي لدعم النمو**، 2005-2009، ص:06

ويبرز البرنامج التكميلي لدعم النمو رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال الفروع التالية:

1- تحسين ظروف معيشة السكان

تحسين ظروف معيشة السكان تمثل 45,5 % من قيمة البرنامج أي ما يعادل 1908,5 مليار دج، وهو يعتبر تكملة لما جاء به برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية، ووزعت هذه الحصة على عدة قطاعات كان النصيب الأكبر فيها لقطاع السكن ب 555 مليار دج وذلك راجع لتحسين ظروف المواطن الذي يعاني من أزمة السكن الخانقة، ويليه قطاع التربية ب 200 مليار دج قصد تحسين ظروف التمدرس، ثم يأتي قطاع التعليم العالي ب 141 مليار دج لتوفير أفضل ظروف البحث العلمي والتحصيل على مستوى الجامعة الجزائرية.[1]

2- تطوير الهياكل القاعدية

يمثل تطوير الهياكل القاعدية 40,5 % من قيمة البرنامج أي ما يعادل 1703,5 مليار دج، وهذه النسبة تؤكد الأهمية التي تعطيها الدولة لقطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية، ووزعت هذه الحصة على عدة قطاعات فرعية كان النصيب الأكبر فيها لقطاع النقل ب 700 مليار دج وذلك راجع دائما لتحسين ظروف المواطن، ويليه قطاع الأشغال العمومية ب 600 مليار دج، ثم يأتي قطاع المياه من سدود وتحويلات ب 393 مليار دج، وقطاع التهيئة العمرانية ب 10,15 مليار دج

[1] نفس المرجع. 39

3- دعم التنمية الاقتصادية

يتضمن ستة قطاعات رئيسية وهي:

1.3-الفلاحة والتنمية الريفية: حيث خصص له مبلغ 300 مليار دج، لتنمية هذا القطاع الذي يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات.

2.3-الصناعة: حيث خصص لها 13,5 مليار دج وذلك قصد تحسين وتطوير الملكية الصناعية.

3.3-ترقية الاستثمار: حيث خصص له 4,5 مليار دج وذلك لتهيئة المناخ الاستثماري لجلب الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.

4.3-الصيد البحري: خصص له ما قيمة 12 مليار دج وذلك لدعم مشاريع الصيد البحري التي لم تعطى لها الأهمية الكبرى من خلال البرنامج السابق.

5.3-السياحة: حيث خصص لها مبلغ 3,2 مليار دج بهدف إنشاء 42 منطقة توسع سياحي إعطاء أولوية لهذا القطاع الحساس.

6.3-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: خصصت لها الدولة 4 مليار دج، وذلك لإعطاء دفعة قوية لهذا القطاع نظرا للدور الذي يلعبه في إحداث مناصب شغل والتقليل من حدة البطالة وتعزيز القاعدة المؤسساتية من خلال خلق مؤسسات جديدة.[1]

4-: تطوير الخدمة العمومية: خصصت لها قيمة 203,9 مليار دج موزعة على القطاعات التالية:

1.4-العدالة: حيث يمثل الضمان الأمثل والكامل لمصالح الأفراد والمؤسسات وهو يعتبر قطاع جد حساس.[2]

2.4-الداخلية: والغرض منه تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية

3.4-التجارة: من أجل تحسين السوق التجارية وذلك من خلال إنجاز مخابر مراقبة النوعية واقتناء تجهيزاتها.

---

[1] Conseil national économique et social, rapport sur la demande sociale, marché de l'emploi, son évolution et ses perspectives, 2013, p 62.

[2] Ibid. p 63.

4.4–المالية: وذلك من أجل عصرنة الإدارة المالية في قطاع الجمارك والضرائب على وجه الخصوص.

المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

ويندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك، وتواصلت هذه الديناميكية ببرنامج آخر للفترة الممتدة 2005 – 2009 وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو والذي تدعم هو الآخر ببرامج إضافية خاصة بولايات الجنوب و الهضاب العليا، ومن أجل استكمال ما كان مبرمجا خلال هذا الأخير تم استحداث برنامج جديد للفترة 2010– 2014 وذلك من أجل تدارك التأخر واستكمال المشاريع التي قيد الإنجاز أي امتداد للبرنامج السابق، بالإضافة الى برنامج جديد و طموحات و آفاق تدخل ضمن هاته الفترة.

إن برنامج الاستثمارات العمومية للفترة 2010 –2014 يمثل تصورا لنفقات بمبلغ 21.214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار، ويشمل برنامج جاري الى غاية نهاية 2009 بمبلغ 9.680 مليار دج يعادل 130 مليار دولار، وبرنامج جديد بمبلغ 11.534 مليار دج يعادل 155 مليار دولار.[1]

الجدول رقم03: التوزيع القطاعات لبرنامج توطيد النمو 2014/2010.

القطاع	حجم الاعتمادات (مليار)	النسبة (%)
التنمية البشرية	10.122	%49.5
تطوير البنية التحتية	6.448	%31.5
تحسين الخدمة العمومية	1.666	%8.1
التنمية الاقتصادية	1.566	%7.6
الحد من البطالة	360	%1.7
البحث العلمي	250	%1.6
المجموع	20.412	% 100

المصدر: بيان مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي2010.

[1] بيان مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي2010.

1-: تحسين ظروف معيشة السكان

يتوزع تحسين ظروف معيشة السكان على القطاعات التالية:

1.1-قطاع السكن: حيث استفاد هذا الأخير من 3700 مليار دج بغرض تمويل ودعم إنجاز مليوني سكن تتوزع كما يلي: 500000 سكن اجتماعي إيجاري، 300000 سكن موجه لامتصاص السكن الهش، 500000 سكن ترقوي مدعم، 700000 سكن ريفي.

2.1-قطاع التربية، التعليم العالي والتكوين المهني: حيث منح للتربية الوطنية مبلغ قدره 852 مليار دج وذلك بغرض إنجاز 840 ثانوية، 1130 إكماليه، أزيد من 3000 مدرسة ابتدائية بالإضافة الى الداخليات ونصف الداخليات والمطاعم المدرسية، وسيكون تعزيز الوسائل هذا مرفوقا بزيادة التأطير واقتناء عدد من الوسائل التعليمية الضرورية.

وخصص للتكوين المهني مبلغ قدره 178 مليار دج من أجل إنجاز أكثر من 300 مؤسسة جديدة للتكوين، وتوسيع أزيد من 130 مؤسسة أخرى، بالإضافة الى الداخليات ونصف الداخليات وعصرنة التجهيزات البيداغوجية.

أما التعليم العالي والبحث العلمي فقد خصص له مبلغ قدره 868 مليار، وذلك من أجل توفير 600000 مقعد بيداغوجي و400000 مكان للإيواء وإنجاز 44 مطعم جامعي، وكذا إنجاز 6500 سكن للأساتذة، بالإضافة الى تعبئة مخصص مالي عمومي جديد بمبلغ 100 مليار دج قصد إنجاز برنامج وطني جديد للبحث.

3.1-قطاع الصحة: حيث خصص له مبلغ 619 مليار دج، وجه خصوصا لإنجاز 172 مستشفى عام ومتخصص، و377 عيادة متعددة الاختصاصات، 1000 قاعة علاج، الى جانب تحديث التجهيزات الطبية.

2-: تطوير الهياكل القاعدية

فيما يخص قطاع الأشغال العمومية فقد تم تخصيص مبلغ قدره 3100 مليار دج ، وذلك من أجل السهر على صيانة الشبكة الهامة للطرقات، بالإضافة الى زيادة وتحديث شبكة الطرق الوطنية وتحسين حركة المرور الحضرية.

أما قطاع النقل فقد استفاد هو الآخر من مبلغ 2800 مليار دج لمختلف منشآت النقل الأساسية، وذلك من أجل إنجاز خطوط أساسية جديدة للنقل بالسكك الحديدية بالإضافة الى تحديث وتأهيل

خطوط موجودة، وسيكون الأمر كذلك بالنسبة للنقل البحري الذي شهد عمليات توسعة وعصرنة في هذا المجال، بالإضافة الى تعزيز قدرات النقل الجوي من خلال توسعة المطارات وعصرنتها.

3-: دعم التنمية الاقتصادية

تتمثل التنمية الاقتصادية في دعم القطاعات التالية:[1]

قطاع الموارد المائية: حيث استفاد هذا القطاع من مبلغ 2000 مليار دج، وذلك من أجل تنفيذ أزيد من 3000 عملية تزويد بالماء الشروب، والتطهير وحماية المدن من الفيضانات.

الفلاحة والتنمية الريفية: حيث استفاد هذا القطاع من مبلغ 1000 مليار دج، ويرمي هذا الدعم خصوصا إلى الإبقاء على الأثر التحفيزي الهام لتسعيرات جمع القمح والشعير والبقول والحليب لفائدة المنتجين، بالإضافة الى دعم تنمية النشاطات الزراعية من خلال إعانات مالية تتراوح ما بين 20% و30 %.

القطاع الصناعي العمومي: خصص له 2000 مليار دج، وذلك من أجل إعادة التأهيل المالي للمؤسسات العمومية التي توجد في وضعية صعبة، تحديث شبكة مصانع الإسمنت والمجمع الطبي "صيدال "، بالإضافة الى تحديث جل المؤسسات العمومية للصناعة الميكانيكية.

دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل: بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تم تخصيص مبلغ 150 مليار دج وذلك من أجل ترقيتها، حيث تمت برمجة لتدعيم تأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بالإضافة الى تيسير القروض البنكية.

أما قطاع التشغيل فخصص له مبلغ 350 مليار دج لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب شغل، وستضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب شغل الى الكم الهائل من فرص التوظيف والذي كان الهدف منه بلوغ ثلاث ملايين منصب شغل خلال الخماسي.

[1] Conseil national économique et social, rapport sur la demande sociale, marché de l'emploi, son évolution et ses perspectives, 2013, p 73.

المبحث الثالث: تقييم سياسات وبرامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر

إن تقييمنا لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من حيث الآثار التي أحدثها على مستوى النشاط الاقتصادي سيعتمد على معرفة مدى نجاحه في تحقيق الأهداف التي أنشأ لأجلها والمتمثلة في رفع معدل النمو الاقتصادي، تخفيض نسبة البطالة وكبح ظاهرة التضخم.

ويمكن تلخيص أهم النتائج الخاصة بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الخاصة بمختلف القطاعات كالسكن، التربية الوطنية والتكوين المهني، والتعليم العالي ... الخ.

إن تقييمنا برنامج توطيد النمو الاقتصادي من حيث الآثار التي أحدثها على مستوى النشاط الاقتصادي سيعتمد أساسا على معرفة مدى نجاحه في تحقيق الأهداف الرئيسية التي أنشأ لأجلها والمتمثلة في رفع معدل النمو الاقتصادي، واستكمال ما تبقى من البرامج السابقة بالإضافة تحسين الظروف المعيشية. ويمكن القول أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد، خاصة بعد تطبيق هذا البرنامج، حيث تم ال تحكم في معدلات ال تضخم و البطالة، بالإضافة الى تقليص المديونية الخارجية كما شهد احتياطي الصرف تحسنا كبيرا.

المطلب الأول: نتائج سياسات وبرامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر

أولا: النتائج المحققة في المجال الاقتصادي

يعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي واحد من أهم مؤشرات قياس الأداء الكلي حيث يوضح لنا مدى نجاعة السياسات التي اتبعتها الجزائر في مجال تحسين مستوى الدخول لأفرادها خلال فترة 2001-2014 وهي فترة كافية لملاحظة مدى انعكاس كل من المخططات والبرامج التي وجهت نحو هذا الهدف ويمكن ملاحظة التطور الذي عرفه نصيب الفرد من النمو الاقتصادي.

وكظاهرة اقتصادية، يحظى النمو بمكانة مرموقة في علم الاقتصاد.[1] وقد كان الاقتصاديون الكلاسيك سباقين في الاهتمام به، حيث اعتبر آدم سميث، مثلا، تقسيم العمل مصدرا رئيسيا للنمو. لكن بالنسبة للكلاسيك، فإن النمو يتوقف دائما حيث يبدأ المردود المتناقص للاقتصاد (أي أن زيادة الإنتاج في أي مؤسسة أو بلد ما تكون مقيدة أو محدودة بظاهرة المردود المتناقص لعوامل الإنتاج

[1] بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص 192.

1-: الأثر على النمو الاقتصادي

إن العمل على رفع معدل النمو الاقتصادي واستدامته يعتبر الهدف الأساسي لبرامج الإنعاش وعلى العموم فقد عرفت معدلات النمو الاقتصادي ارتفاعا ملحوظا خلال هذه الفترة.

إن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ظهر بمقادير موجبة خلال سنوات تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مع أن هناك تذبذب في هذه المعدلات بالإضافة الى أنها معدلات جيدة بالمقارنة مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي المسجلة قبل فترة تطبيق البرنامج وتجدر الإشارة إلى أن الارتفاع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي انعكست إيجابا على المستوى المعيشي للمواطن، حيث ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، خلال فترة تطبيق البرنامج، من 1.779 دولار أمريكي للفرد الواحد سنة 2001 إلى 2.553 دولار أمريكي سنة 2004 ، أي بزيادة قدرها 774 دولار أمريكي.[1]

عجز أو فائض الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد سجل هو الآخر عجزا خلال الفترة محل الدراسة ليتم تحقيق فائض معتبر سنة 2004، ويرجع هذا الفائض أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط باعتبار ميزانية الجزائر تعتمد بنسبة كبيرة على الجباية البترولية.

الجدول رقم04: تطور الميزان التجاري 2005 - 2016

القيمة بالميلون $	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات خارج المحروقات	1099	1158	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165	2582	1969	27102
صادرات المحروقات	43937	53456	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752	60304	32599	1781
مجموع الصادرات	45036	54614	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917	62886	34568	28883
الواردات	20048	21456	27631	39479	59294	40473	47247	50376	59852	58580	51702	46727
الميزان التجاري	24988	33158	32532	39819	-14100	16580	26242	21490	6065	4306	-17134	-17844

المصدر: المركز الوطني للإحصائيات الجمارك

[1] بودخدخ كريم، نفس المرجع، ص 193.

النمو خارج المحروقات في تحسن لكنه هش.[1]: يبدو النمو خارج المحروقات في تحسن نسبي ملحوظ مقارنة بالنمو الإجمالي ولو أنه لا يزال يعتبر متواضعا نسبيا مقارنة بذلك المسجل من طرف أغلب البلدان المنتجة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذ تراوح معدله بين 4.4 % في 2005 (أدنى نسبة) و7.6% في 2009 (أعلى نسبة)، وبمتوسط 6.1 % لكل فترة الدراسة. وبذلك يمكن القول، مبدئيا، إن النمو الاقتصادي في الجزائر خارج المحروقات كان شبه مطرد خلال الفترة، إذ أنه لم يعرف تذبذبا كبيرا، وأن معدله لم ينزل تحت 5% إلا في سنة 2005، وأنه سجل تزايدا ملحوظا ابتداء من سنة 2006، ليصل في سنة 2009 إلى أعلى نسبة له. [2]

2-: الأثر على ظاهرة التضخم

التضخم هو المعدّل الاقتصاديّ الذي يؤدي إلى زيادة المستوى العام لأسعار الخدمات والسلع؛ ممّا يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائيّة الخاصة بالعملة، ويُعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والعام للأسعار. من التعريفات الأخرى للتضخم هو الزيادة المفرطة بالنقود المتداولة مع انخفاض القدرة على الشراء. [3]

يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغيّر السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلاً وتُستخدم بوجه عام صيغة لاسبيرز*، والجدول أدناه يوضح تطور التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة:

---

[1] بوخيط أمين ، "انعكاس تراجع أسعار النفط على السياسة العامة في الجزائر"، مذكرة ماجستير، في العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016، ص 43.

[2] M.Bellataf, Economie du Développement , OPU : Alger, 2010 , P.17.

[3] شانشان مونية ، و سناني أمينة ، واخرون ، التضخم والانكماش وآثارهما الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، صفحة 15، 16، 17

* يطلق الاقتصاديون على مؤشر الأسعار الذي يعتمد في حسابه على سلة ثابتة من السلع ب "مؤشر لاسبير Laspeyres index".

الجدول رقم 05: تطور التضخم في الجزائر خلال 2005-2015[1]

السنة / الحصة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
التضخم %	1,4	2,3	3,7	4,9	5,7	3,9	4,5	8,9	3,3	2,9
نسبة التطور %	–	64,28	60,87	32,43	24,49	31,57	15,38	97,77	62,92	12,12

المصدر: البنك الدولي المصدر:

http://data.albankaldawli.org/indicator/NY/GNP.PCAP.PP.CD2016

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري يعاني من التذبذب المستمر في معدل التضخم إذ تزايد بشكل ملحوظ خلال الفترة 2005-2015 من 1,4%إلى 4,8%، ويمكن تقسيم هذا التطور إلى ثلاثة مراحل، فالمرحلة الأولي تجسدت خلال الفترة 2005-2009 أين كان في 2005 يبلغ 1,4%ثم تزايد وبنسبة تطور 64,28%خلال سنة واحدة ليصل إلى 2,3%ثم ارتفع ليصل إلى 5,9%سنة 2009.

[1] المصدر: http://data.albankaldawli.org/indicator/NY/GNP.PCAP.PP.CD2016

3-الأثر على التشغيل

تعتبر البطالة هاجسا لدى جميع الدول، وفي هذا الإطار أخذت الدولة الجزائرية على عاتقها هذه المشكلة، حيث أقدمت على استحداث سياسة تشغيل جديدة بإمكانها أن تخفف من معدل البطالة على المدى القصير والمتوسط، وهذا ما تم فعلا بواسطة الصيغ المختلفة للتشغيل (التوظيف المباشر، الإدماج المهني، عقود ما قبل التشغيل ...)، إذ انخفض معدل البطالة إلى 10.17 % مع بداية سنة 2009، بمعدل خمسة نقاط مئوية على ما كان عليه في سنة2005.[1]

نظرا للارتباط الوثيق بين تفعيل معدلات النمو الاقتصادي، وتخفيض نسبة البطالة ظهر توجه واضح لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، للتركيز على المشاريع التي بإمكانها امتصاص أكبر قدر ممكن من اليد العاملة، حيث كانت النتائج الفعلية التي أفرزها البرنامج، من خلال التقارير المتعلقة بهذا الشأن وأهمها التقرير الخاص بالدورة العادية العامة السادسة والعشرين للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الخاصة بالسداسي الثاني من سنة 2004، فإن الإحصائيات التي أوردتها والمقدمة من طرف مندوب الإنعاش الاقتصادي، فيما يخص عدد مناصب الشغل قد فاقت التوقعات. [2]

التراجع المستمر للبطالة خلال هذه السنوات، حيث تراجعت إلى حوالي النصف من سنة 2001 إلى سنة 2004، ويمكن رد هذا التراجع إلى الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح الذي شجع الاستثمار الأجنبي والوطني في مختلف النشاطات الاقتصادية والتجارية.[3]

الجدول رقم 06: تطور معدل البطالة في الجزائر

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
السبة%	27.31	23.72	23.72	17.66	15.27	12.51	13.79	11.33	10.17
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
النسبة%	9.96	9.97	9.98	10.4	10.6	11.2	10.5	11.7	11.7

المصدر: البنك الدولي https://ar.actualitix.com/country/dza/ar-algeria-unemployment-rate.php

[1] عتو الشارف، حدو محمد،" تحليل أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على النمو في الجزائر خلال الفترة: 2000-2004". مجلة المالية والأسواق، المجلد 3, العدد 5, ص 217.

[2] بشيكر عابد، **دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001 -2014**، Revue d'économie et de statistique appliquée، Volume 13, Numéro 2, Pages 34.

[3] Conseil national économique et social, rapport sur la demande sociale, marché de l'emploi, son évolution et ses perspectives, 2013 , p77.

ثانيا: النتائج المحققة في مجال التنمية البشرية

يتبين من خلال التقرير العالمي حول التنمية البشرية الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للتنمية والذي نشر مؤخرا، أن الجزائر تواصل طريقها نحو النمو والتطور فيما يخص التنمية البشرية محرزة نتائج قوية وملائمة، مما أهلها لتحسين مرتبتها، حيث انتقلت من المرتبة 93 (حسب تقرير 2014) إلى المرتبة 83 هذه السنة، معززة بذلك مكانتها في مجموعة البلدان ذات "التنمية البشرية العالية".

إن تحليل العوامل المؤدية إلى هذه القفزة النوعية يظهر أن الجزائر قد أحرزت هذا الأداء الجيد بفضل الجهود المبذولة لاسيما في مجالين. في مجال المداخيل، حيث بلغ الدخل الوطني الإجمالي/للفرد الواحد 13،054 دولارا بتساوي القدرة الشرائية، مما مكّن الجزائر من احتلال المرتبة الستين (60) عالميا، ثم يأتي بعد ذلك مجال الصحة، الذي ارتقى بالجزائر إلى المرتبة الثانية والسبعين (72) عالميا بفضل متوسط عمر متوقع ناهز 74،8 سنة.

1-: التنمية البشرية في برنامج الإنعاش الاقتصادي

قبل تحليل وتقييم التنمية البشرية خلال البرنامج الإنعاش الاقتصادي، يتعين علينا إشارة إلى أن قطاع تنمية المحلية والبشرية هو المتعلق بمضمون التنمية البشرية، لكن هذا لا يعني أن القطاعات الأخرى ليس لها علاقة بالتنمية البشرية.[1]

إن ترابط الجانب الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع دفع بالدولة إلى إرفاق التدابير والإجراءات الخاصة بتحسين وتيرة النشاط الاقتصادي بإجراءات أخرى كفيلة بخلق ديناميكية تنموية على المستوى المحلي، تشمل مختلف النقاط الأساسية للجانب الاجتماعي لأفراد المجتمع،[2] وعلى هذا الأساس جاء برنامج التنمية المحلية والبشرية بقيمة 204.2 مليار دج، والذي بدوره يشمل على ثلاث برامج فرعية هي:

1.1-برامج التنمية المحلية: قدر المبلغ المخصص لتمويل التنمية المحلية ب 97 مليار دج، بهدف تشجيع التنمية بكل أبعادها على المستوى المحلي وبالتالي المحافظة على التوازنات الجهوية مع

[1] البلي مسعود،" واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة"، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص 82.

[2] القينعي عزالدين، "أثر السياسة الاستثمارية على التشغيل في الجزائر في آفاق 2017"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، 2014، ص 70.

مراعاة تنوع واختلاف ظروف وخصائص كل منطقة من مناطق الوطن، هذا الأمر من شأنه دعم الاستقرار على المستوى الكلي.[1] وتتوزع تكلفة البرنامج على الشكل التالي: المخططات البلدية للتنمية: 33.5 مليار دج، الري: 13.6 مليار دج، البيئة: 5.5 دج، البريد والمواصلات: 14.5 مليار دج، الأشغال العمومية: 13 مليار دج، المنشآت الإدارية: 16.9 مليار دج.

2.1-برامج التشغيل والحماية الاجتماعية: حدد الغلاف المالي لتنفيذ هذا البرنامج ب 17 مليار دج، الذي كان يهدف بالأساس إلى الحد من ارتفاع معدلي البطالة والفقر. لذا وجهت المخصصات المالية نحو شقين:

الشق الأول: تمويل المشاريع ذات الكثافة العمالية وتأطير سوق العمل عن طريق الوكالة الوطنية للتشغيل، بتكلفة قاربت 7 مليار دج.

الشق الثاني: المتعلق بالنشاط الاجتماعي، فقد خصص مبلغ 3مليار دج لتضامن مع الفئات الأكثر ضعفا، و3 مليار دج لإصلاحات الهياكل والمؤسسات، و3 مليار دج لتأطير سوق العمل، وحوالي مليار دج وجهت للبلديات المحرومة.

كل هذه المخصصات ساهمت في تخفيض معدل البطالة من % 27.3 سنة 2001 إلى % 17.7 سنة 2004.

3.1-تنمية الموارد البشرية: يهدف هذا البرنامج الذي خصص له حوالي 90.2 مليار دج إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية، والتي تنعكس مباشرة على المستوى المعيشي للسكان، وذلك بتطوير المستوى التعليمي والصحي مع الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة وترقية عنصر المعرفة لدى أفراد المجتمع، وذلك بالعمل على زيادة المؤسسات التعليمية والجامعية والهياكل الرياضية والثقافية.[2] تتوزع تكلفة هذا البرنامج على النحو التالي: التربية الوطنية: 26.9 مليار دج، التكوين المهني: 9.5 مليار دج، التعليم العالي والبحث العلمي: 33.9 مليار دج، الصحة والسكان: 7.8 مليار دج، الشباب والرياضة: 3.6 مليار دج، الثقافة والاتصال: 8 مليار دج، الشؤون الدينية: 1.1 مليار دج.

---

[1] البلي مسعود، مرجع سابق، ص 124.

[2] 1 بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص 198

2-: التنمية البشرية في البرنامج التكميلي لدعم النمو

يعد برنامج تحسين ظروف معيشة السكان تكملة لما جاء به مخطط الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية، يضاف إليه برنامجي تطوير الخدمة العمومية وتحديثها، وتطوير التكنولوجيا الجديدة والاتصال.

برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، استحوذ هذا المحور على النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي ب % 45.5، باعتباره عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية. ووزع هذا البرنامج على عدة قطاعات كان نصيب الأكبر فيها للسكن بقيمة 555 مليار دج من أجل انجاز مليون وحدة سكنية من خلال اعتماد صيغ متعددة كالسكن التساهمي والريفي والإيجاري الترقوي والنمط الاجتماعي. أما قطاع التربية الوطنية خصص له غلاف مالي قدره 200 مليار دج بغية تطوير مؤسسات النظام التربوي في كل أطواره، وغلاف مالي قدره 141 مليار دج لقطاع الجامعة نتج عنه وما مقداره 58.5 مليار دج زيادة في عدد المقاعد البيداغوجية ب 279820 لتكوين المهني سمح بتعزيز منشأة القطاع بحوالي 295 منشأة جديدة أما في قطاع الصحة، الذي خصص له مبلغ 85 مليار دج لدعم الهياكل والبنى التحتية من خلال انجاز 20 مستشفى و57 عيادة متعددة الخدمات و71 مركز صحي و5 عيادات التوليد. بالإضافة إلى 10 مليار دج خصصت لإنجاز منشآت للعيادة. [1]

ولتأهيل المنشآت الرياضية والثقافية خصص غلاف مالي قدر ب 60 مليار دج و16 مليار دج على الترتيب. ولتحسين الظروف المعيشية للفئة المحرومة خصص لذلك غلاف مالي قدره 95 مليار دج.

أما فيما يخص سوق التشغيل فقد عرف توسع كبيرا نتج عنه انخفاض معدل البطالة إلى 10.2 % عام 2009 بعدما كان يقدر ب % 15.3 عام 2005. للقطاعات الرياضية والثقافية خصص غلاف قدر ب 60 مليار دج و16 مليار دج لتنمية مناطق الجنوب، وأخيرا 26.4 مليار دج لعملياته. [2]

[1] بودخدخ كريم،" نفس المرجع ، ص204.

[2] نفس المرجع، ص 205

كما شمل برنامج تحسين ظروف معيشة السكان مشاريع للتنمية المحلية بمبلغ إجمالي 668 مليار دج توزع على التطهير وتزويد السكان بمياه الشرب، لإيصال الغاز والكهرباء للبيوت، لتنمية برامج البلدية، لتنمية مناطق الهضاب العليا، لتنمية مناطق الجنوب، وكذلك لعمليات تهيئة الإقليم.

برنامجي تطوير الخدمة العمومية وتطوير التكنولوجيا الجديدة والاتصال: جاء هذين المحورين لتدعيم التنمية البشرية. ففيما يخص برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها الذي خصص له غلاف مالي قدره 203.9 مليار دج، استهدف تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى تطلعات الأفراد في قطاعات هامة، هي: البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، العدالة، الداخلية، التجارة، المالية. أما برنامج وتطوير التكنولوجيا الجديدة والاتصال فقد شمل تطوير شبكة الهاتف والهاتف النقال وفضاء الانترنت، هذه النشاطات خصص لها مبلغ 50 مليار دج. و60 مليار دج خصصت لإنجاز منشآت للعيادة. [1]

3-: التنمية البشرية في برنامج توطيد النمو الاقتصادي

إن الأهمية المقدمة للتنمية البشرية في هذا التوقيت بالذات نابع من حرص الدولة في استدراك التأخر المسجل في هذا الجانب، فتجربة الدول المتقدمة توحي بأن النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمار ما هي محصلة تراكمات معرفية نتجت بفعل التعلم والتكوين والصحة، أي الاهتمام بالعنصر البشري.

انطلاقا من هذه القناعة خصصت الجزائر في مخطط توطيد النمو برنامجا خاصا بالتنمية البشرية بتكلفة 10122 مليار دج تتوزع على الشكل التالي: [2]

قطاع التعليم: استفاد قطاع التربية من غلاف مالي قدره 852 مليار دج لانجاز ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية. أما قطاع التعليم العالي الذي استفاد من مبلغ قدره 868 مليار دج قد خصص لإنجاز 600.000 مكان بيداغوجي جامعي، و400.000 مكان إيواء للطلبة، في حين استفاد قطاع التكوين من غلاف مالي قدره 178 مليار دج لإنجاز أكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين.

[1] نفس المرجع، ص 207.

[2] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،" برنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014"،مقال متحصل عليه من : www.andi.dz

قطاع الصحة: قدر الغلاف المالي المخصص لقطاع الصحة ب 619 مليار دج، يهدف إلى إنجاز أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية تشمل المستشفيات والمراكز الصحية المتخصصة والمصحات المتعددة الاختصاصات ومؤسسات صحية.[1]

- تحسين الإطار المعيشي: لتحسين الظروف المعيشية للسكان، خصص برنامج توطيد النمو الآتي:
- مليار دولار لإنجاز مليوني وحدة سكنية. •
- تحسين التزويد بالماء الشرب، وتوصيل الغاز الطبيعي والكهرباء.
- أكثر من 5.000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة، وبرامج هامة لقطاعات المجاهدين
- والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.
- بغية مكافحة البطالة رصد مبلغ 360 مليار دج لتشجيع إنشاء مناصب شغل، قصد الوصول إلى
- استحداث ثلاثة ملايين منصب شغل خلال 2001-2014
- ما يقارب 03 مليار دولار (250 مليار دج) لتطوير اقتصاد المعرفة.

المطلب الثاني: العوائق والصعوبات التي واجهتها سياسة الإنعاش الاقتصادي

رغم التحسن الملحوظ في بعض المؤشرات المرتبطة بنتائج تطبيق هاته البرامج التنموية وحتى تلك المرتبطة منها بالمستوى الاجتماعي فإن ما تحقق من تحسن يعد أقل بكثير مما كان بالإمكان تحقيقه بالنظر إلى حجم الإنفاق الضخم الذي تضمنته هذه البرامج الثلاث ناهيك عن حجم فساد كبير ارتبط بتنفيذها، ولكن المأخذ الأهم يكمن في أن الخطط التنموية التي تم تنفيذها لم تستطع خلق الاستدامة المطلوبة في نمو الاستثمارات وتحسين إنتاجيتها على النحو الذي يضمن استمرار تطورها واستمرار القدرة على رفع ناتجها ورفع التوظيف في الاقتصاد، ومحدودية كبيرة في تنويع الاقتصاد الجزائري وترقية صادراته خارج المحروقات، هذا ما يدفعنا للقول أن هذه البرامج هائلة الضخامة من الناحية الإنفاقية لم تؤت النتائج المتوقعة منها وأن النتائج التي تم العمل على تحقيقها ظرفية في ظل استمرار ارتباط النمو الاقتصادي في جانبه الأكبر بنمو قطاع المحروقات، وعدم مرونة العرض في ظل عدم انتعاش قطاع الصناعة الذي يعول عليه بالدرجة الأولى في قيادة التغير الهيكلي المطلوب.

[1] نفس المرجع.

1-العوائق والصعوبات في الجانب السياسي والإداري

طبيعي أن يكون لانتشار الفساد المالي آثار سلبية على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ومعرفة هذه الأثار وانعكاساتها يجب أن يخلق وعيا ويحفز القوى المختلفة داخل المجتمع لمحاربة هذه الظاهرة. [1] ومعاقبة رموز الفساد، و بصفة عامة يمكننا تصنيف الآثار التي يخلفها الفساد المالي على جميع مناحي الحياة إلى الآثار التي تتضمنها الفروع الموالية.

وقد أعاق الفساد النمو الاقتصادي من خلال استخلاص الريع " الاستئثار بالفائض الاقتصادي " مما أثر سلبا في هذا النمو سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية ، كما يزيد من مشكلة الرشوة و عدم التأكد مما إذا كان الموظفون الذين يتقاضون الرشوة سينفذون دورهم في الصفقة أم لا، و مع ازدياد الفساد يقوم المستثمرون بإضافة المدفوعات الناجمة عن الرشاوى و العمولات إلى تكاليف ، مما يرفع التكلفة الإجمالية للمشروعات و يخفض العائد على الاستثمار، و بصفة عامة فإن الفساد المالي هو المعوق الأكبر للتنمية المستدامة و معوق أول لتقليل الأداء الحكومي الجيد. [2]

2 العوائق والصعوبات في الجانب الاقتصادي

لم بتجاوب القطاع الصناعي بالشكل المطلوب مع برامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالنظر للمشاكل المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع العمومي. كما أن تدهور المناخ الاستثماري خاصة في الجانب التمويلي والإداري ساهم في عرقلة تطور القطاع الخاص وهذا ما أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي للاستجابة للطلب الكلي المتزايد جراء تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي. إن كثرة الأهداف الرئيسية والفرعية التي حددت لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي قللت من فعاليته باعتبار إن تعدد هذه الأهداف قد أدى إلى توزيع مشاريع وعمليات البرنامج على قطاعات متعددة مما قلل من أثر فعالية البرنامج.

إن طبيعة الأهداف الرئيسية التي حددت لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تجعل من الصعب تحقيقها، إذ أن تحقيق أهداف كبرى مثل رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض نسبة البطالة والفقر يتطلب من

---

[1] حبيش علي ، "الفساد المالي وتداعياته على الاقتصاد والمجتمع"، مجلة معارف، العدد 13، ديسمبر 2012، ص: 337.

[2] مزوالي محمد، **مكافحة الفساد في القانون الجزائري وأساليب معالجته**، الملتقى الوطني الأول حول الآليات القانونية لمكافحة الفساد، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 02 و 03 ديسمبر 2008، ص 56.

الحكومة إتباع استراتيجية واضحة وطويلة الأجل مبنية على مجموعة من السياسات والبرامج الخاصة بكل هدف.

تباطؤ الإصلاح الاقتصادي أثر على فعالية هذا البرنامج، حيث أن الزيادة في إنفاق الحكومة المخصصة للتجهيز في ظل ظروف اقتصادية تتصف بنقص الكفاءة والفعالية للقطاع الصناعي وعدم مسايرة الجهاز المصرفي والإدارة للمتغيرات الاقتصادية سيؤدي لا محالة إلى التقليل من النتائج المترتبة على هذا الإنفاق لقد أدت زيادة الإنفاق العام المتبعة من طرف الدولة إلى ارتفاع حجم الواردات بنسبة كبيرة خلال فترة تطبيق البرنامج بغرض الاستجابة للطلب الكلي المتزايد. [1]

حققت هذ البرنامج نموا سنويا خارج قطاع المحروقات بلغ 5%، إلا انه لم يتمكن على الصعيد الهيكلي من تجسيد هدفه المتمثل في دعم النمو باعتبار إن الارتفاع الهام لمداخيل الأسر قد أدى إلى تنامي الواردات بشكل كبير ثم إن الطلب العمومي المكثف لم يسمح لنمو حقيقي لاستثمار المنتج المحلي، وبالأخص بالنسبة للمؤسسات العمومية التي توجد في وضعية مالية صعبة. كم أن الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات لم يكن معتبرا، في حين كان الطلب العمومي إلى حد كبير في فائدة المؤسسات الأجنبية حيث وصلت الخدمات إلى 11 مليار دولار سنة 2009. [2]

المطلب الثالث: رؤية مستقبلية لسياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر

الجزائر التي تستمد معظم عائداتها من النفط عانت من انهيار أسعاره ما بين 2014 و2017. لكن "الحقائق المالية الجديدة لم تعد تسمح بالحفاظ على مستوى الإنفاق العام العالي، وعلى الرغم من وعود الحكومات المتعاقبة بإجراء إصلاحات وإعادة توازن المالية العامة، فإن الشلل السياسي قد أعاق أي إجراء حاسم.

ويعزز هذا الشلل حالة عدم الاستقرار السياسي الذي تعاني منه البلاد منذ مطلع سنة 2019، رغم من انتعاش أسعار النفط.

كما يمكن للأزمة الاقتصادية أن تضرب البلاد في وقت مبكر من عام 2020، والتي يمكن أن تصبح عاملا محركا للتوترات السائدة في المجتمع.

---

[1] – باشوش حميد، "المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2011، ص 103

[2] بوعشة مبارك، "الاقتصاد الجزائري: تقييم مخططات التنمية الى تقييم البرامج الاستثمارية –مقاربة نقدية–"، أبحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف 1، 11و12 مارس 2013، ص 13.

إن السلطات تدرك أن النموذج الحالي يفقد قوته ولكنه يصارع من أجل البقاء، ما يتسبب في الإحباط الشعبي المتزايد، لأن الإصلاحات الاقتصادية "تميل إلى التأجيل". وهناك عاملان يشلان هذه الإصلاحات: "جماعات المصالح" المؤثرة التي "تدافع عن الوضع الراهن" والتي ترتبط بالفترة (1992 – 2002) التي ولدت من المشاكل السياسية والاجتماعية التي أعقبت التقشف من s1980 و s1990.

لا يتوقع أي يكون هناك أي توازن قبل خمس سنوات، وهو الموعد النهائي الذي حددته السلطات، ولا سيما عن طريق تشغيل نظام طبع الأموال. مع خطر استئناف التضخم، وهو الأمر الذي يضع الشعب الجزائري في مواجهة أزمة الضخم وانهيار القدرة الشرائية.

وإذا كان هناك هبوط لأسعار النفط مرة أخرى وفشلت الحكومة في تخفيض فاتورة الواردات، فسيكون الاقتصاد الجزائري في مشكلة كبيرة. حيث لم يعد البلد يمتلك المدخرات المتراكمة خلال السنوات الجيدة في صندوق تنظيم الإيرادات ، الذي استنفد الآن تقريبا، في حين أن احتياطيات النقد الأجنبي، التي تضمن الواردات تخسر 1.5 مليار دولار كل شهر.

سمح تخلف النظام المالي الجزائري، "بعزلة" معينة للاقتصاد الجزائري مقارنة بأزمة النظام المالي الدولي 2007–2008. ومع ذلك، فإن الاقتصاد الجزائري، إذا كان يريد تطوير في الاقتصاد في المستقبل أقل اعتمادا على النفط والغاز وقطاع خاص تنافسي، يحتاج هيكليا قطاع مصرفي قادر على اختيار المشاريع الاستثمارية الأكثر فعالية. يمكن أن تكون خصخصة البنوك العامة حلاً شريطة أن يكون مصحوبًا بتغيير حقيقي في أساليب الإدارة التي من شأنها أن تفضي إلى عدم وجود مخاطر، وتفضل تخصيص التمويل لشركات القطاع العام الكبيرة. ربما كان أكثر أهمية من خصخصة القطاع المصرفي هو إنشاء نظام لتقييم المخاطر يسمح بتنمية الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة والمستهلكين في القطاع الخاص.

تبقى مسألة عواقب عضوية منظمة التجارة العالمية بدون حل، حيث لا تزال الجزائر تتفاوض بشأن هذه المسألة. السؤال بسيط: كيف يمكن لاقتصاد يعتمد على الجزء الأكبر من صادراته من النفط والغاز أن يكون قادراً على تحمل صدمة تحرير تجارته الخارجية؟

خلاصة الفصل:

أدخلت الجزائر إصلاحات مهمة بداية باستقلالية المؤسسات بهدف تحقيق اللامركزية في اتخاذ القرارات، كل هذه الجهود لم تنعش القطاع العام بل على العكس أدت إلى تفكيك الاقتصاد وتبديد الثروة الوطنية وتم الاستغناء عن الكثير من الإطارات المسيرة، ويبقى أداء المؤسسات العمومية بعيدا عن كل معايير ومبادئ التسيير الفعال والهادف لتحقيق الربحية والمردودية، ونجد أن الإصلاحات التي تمت لحد الآن ولم تتعدى حدود محاولة التخفيض من التكاليف، دون التفكير والاهتمام بنوعية المنتوج، كيفية تسويقه المنافسة.

يعتبر تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي نقلة نوعية في السياسات الاقتصادية المتبعة في الجزائر باعتبار أن تطبيق سياسة التعديل الهيكلي خلال فترة التسعينات لم يؤد الى التخلص نهائيا من مسببات الأزمة الاقتصادية التي عانت منها الجزائر، فبعد انتهاء العمل ببرنامج التعديل الهيكلي تميزت الوضعية الاقتصادية بشيء من التناقض، فمن جهة هناك تحسن في أداء بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كميزان المدفوعات، وذلك بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، ومن جهة أخرى نجد أن هناك تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي مصحوبة بارتفاع معدلات البطالة، وهذا ما أدى الى إتباع الحكومة لسياسة اقتصادية جديدة.

ألحت الدراسات والبحوث والمؤتمرات التي عقدت لتحديد مفهوم التنمية البشرية وتحليل مكوناتها وأبعادها، كإشباع الحاجات الأساسية، والتنمية الاجتماعية، وتكوين رأس المال البشري، أو رفع مستوى المعيشة أو تحسين نوعية الحياة ويتطلب تحقيق التنمية البشرية حجم معين من الإنفاق يختلف من دولة إلى أخرى ويحتاج إلى تدخل الدولة في مختلف مجالاتها وخاصة المجالات الاجتماعية الضمان الاجتماعي، والسكن، والمياه النظيفة والصرف الصحي. فهي مازالت مسؤولة عن التعليم والصحة والمرافق العامة، وقد أدركت دول العالم ومنها الجزائر أهمية الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره المحور الرئيسي في عملية التنمية، فهو وسيلتها وغايتها، فقد بذلت جهود كبيرة في السنوات الأخيرة في هذا المجال في إطار البرامج التنموية التي طبقتها الجزائر من خلال حجم الموارد والاستثمارات التي رصدت لإنجاز أهداف التنمية للألفية في إطار التنمية حتى سنة 2014.

خاتمة

إن السياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الحكومة ابتداءا من سنة 2001، كانت مغايرة تماما للسياسة المتبعة خلال فترة التسعينات من القرن العشرين، وعلى هذا الأساس تم إطلاق وتنفيذ برامج تنموية برنامج دعم الإنعاش الاقتصادية 2001 -2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 -2009، برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 -2014، وذلك رغبة في تحقيق انطلاقة اقتصادية قوية من أجل تحسين مختلف التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تحسين الظروف المعيشية.

وبالمقارنة مع وضعية الاقتصاد الوطني التي سبقت تنفيذ هذه البرامج، يمكن القول أنها ساهمت نوعا ما في إعادة الإنعاش إلى النشاط الاقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى فإن تحليل النتائج المتواصل إليها في إطار تنفيذ هذه البرامج التنموية، نستنتج أنها متواضعة نسبيا بالمقارنة مع حجم الموارد المالية المستخدمة، وخاصة فيما يتعلق بمعدل النمو الاقتصادي حيث لم يكن قويا بالدرجة المتوقعة، بالإضافة الى أن قطاع المحروقات لا يزال يمثل أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام، في حين أن قطاع الصناعة الذي يعتبر الأساس لكل نمو حقيقي و دائم، بقي ضعيفا نوعا ما من خلال مساهمته في هذا النمو.

وبالتالي يمكن القول أن السياسة الاقتصادية المتبعة تفتقر إلى عنصر هام وهو نقص الفعالية، رغم توفير حصص مالية ضخمة لإنجاح هذه البرامج التنموية من أجل الحصول على نتائج جيدة، وذلك راجع إلى غياب استراتيجية اقتصادية واضحة وشاملة، والوتيرة المتواضعة للإصلاحات الاقتصادية بالإضافة إلى عدم تنويع مصادر تمويل هذه البرامج والذي يرتكز على إيرادات الجباية البترولية، حيث أنه في حالة انهيار أسعار المحروقات فإنه بالضرورة سيؤدي الى تعطيل هذه السياسة الاقتصادية، كما يمكن القول أيضا أن إشراك الخبراء والباحثين الاقتصاديين في تقييم هذه السياسة الاقتصادية المنتهجة، ساهم من إخلال إعداد البرنامج الخماسي 2015 - 2019 في تجنب مختلف النقائص والملاحظات التي مست البرامج السابقة حتى تكون هناك فعالية و نتائج جيدة.

قائمة المصادر والمراجع:

1-القوانين والتقارير الرسمية

- أمر رقم 71-74 ممضي في 16 نوفمبر 1971، يتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات، ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات، الجريدة الرسمية عدد 101 مؤرخة في 13 ديسمبر 1971
- تقرير حول حصيلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، المديرية العامة للميزانية، 2001-2004
- تقرير خاص بالبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، فرع التلاخيص الميزانياتية، مديرية الإحصاء والتوازنات الجهوية، 2009،
- قانون رقم 88-01 ممضي في 12 يناير 1988، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية عدد 2 مؤرخة في 13 يناير 1988.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001 ،
- ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات، الجريدة الرسمية عدد 101 مؤرخة في 13 ديسمبر 1971
- نشرة a109 لصندوق النقد الدولي على الموقع:
www.imf.org/~/media/Websites/IMF/imported-flagship-issues/external/arabic/pubs/ft/weo/2009/update/01/pdf/0109a.ashx تاريخ الاطلاع 2019/05/25
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،" برنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014"،مقال متحصل عليه من : www.andi.dz

2-الكتب

- 2008
- أحمد ابراهيم منصور، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية: رؤية اسلامية مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية: لبنان،2007
- احمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2006
- بلعيد عبد السلام: الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال، ترجمة محمد هناد ومصطفى ماضي، دار النشر، بوشان، الجزائر، 1990
- جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، تصدر عن مجلس الثقافة الكويتي، 2000
- جيمس جوارتيني وريجارد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1988

- حامد عبد الحميد دراز، السياسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000
- حمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1985..
- روجر كيران وتوماس كني، بائعو الاشتراكية: اقتصاد الظل في الاتحاد السوفيتي، ترجمة منتجب يونس، دار مؤسسة رسلان، دمشق، 2014
- عجة الجيلالي، قانون المؤسسات العمومية الاقتصادية من اشتراكية التسيير إلى الخوصصة، دار الخلدونية، الجزائر، 2006،
- محمد أحمد بدر الدين، استراتيجيات النمو الاقتصادي، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع: القاهرة، 2017.
- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999
- محمد طاقة وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة، إثراء للنشر والتوزيع ، عمان،
- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهومها- نظرياتها- سياساتها، الدار الجامعية: الاسكندرية، 2003
- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر: الأردن،2007.
- مدني بن شهرة، سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية .الجزائر: مطبعة دار هومة ،
- مزوالي محمد، مكافحة الفساد في القانون الجزائري وأساليب معالجته، الملتقى الوطني معطيات من المديرية العامة للتنبؤات والسياسات المالية، وزارة المالية، 2013
- مونية شانشان، وأمينة سناني، واخرون ، التضخم والانكماش وآثارهما الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف،
- ناظم محمد نوري الشمري، موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع،. عمان، 2009
- نعمت الله نجيب وآخرون، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت،
- هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الاولى، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 2000.

3-الأطروحات والرسائل

- أمين بوخيط، "انعكاس تراجع أسعار النفط على السياسة العامة في الجزائر"، مذكرة ماجستير،(في العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي)، 2016،
- باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، سنة 2010-2011،

- البلي مسعود،" واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة"، مذكرة ماجستير، (جامعة الحاج لخضر، باتنة)، 2010
- بودخدخ كريم،" أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر2001 " ، مذكرة ماجستير، (كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر)، 2010،
- حاج قويدر عبد الهادي، الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة وهران، 2011-2012،
- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر: 1990 -2004، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
- زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، مذكرة ماجستير غير مشورة، جامعة تلمسان، 2011، ص24.
- سعيد أوكيل، استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996،
- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر،عمان، 2010
- طلعت الدمرداش إبراهيم، التخطيط الاقتصادي في إطار آليات السوق، مكتبة القدس، القاهرة، 2003
- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية، دراسة تحليلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003،
- عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2007-2008.
- القينعي عزالدين، أثر السياسة الاستثمارية على التشغيل في الجزائر في آفاق 2017"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة شلف)، 2014،
- محمـد صالــي، تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم في الديموغرافيا، جامعة وهران2، كلية العلوم الاجتماعية، 2015-2016

4-المقالات

- الأول حول الآليات القانونية لمكافحة الفساد، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 02/ 03 ديسمبر 2008، ص 56.
- بشيكر عابد، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001 -2014، Revue d'économie et de statistique appliquée، Volume 13, Numéro 2, Pages
- بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري: تقييم مخططات التنمية الى تقييم البرامج الاستثمارية -مقاربة نقدية-، أبحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013،
- توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق - دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010.

- سعدية قصاب، آثار برامج التعديل الهيكلي على سوق العمل في الجزائر "، مداخلة في الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية الحقوق، جامعة ورقلة، 2003
- عتو الشارف، حدو محمد،" تحليل أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على النمو في الجزائر خلال الفترة: 2000-2004". مجلة المالية والأسواق، المجلد 3, العدد 5,
- علي حبيش، الفساد المالي وتداعياته على الاقتصاد والمجتمع، مجلة معارف، العدد 13، ديسمبر 2012،
- قويدري كمال، دراسة قياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على ظاهرة الفقر في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، تصدر عن جامعة البليدة 2، المجلد 6، العدد 1،
- محمد معن ديوب، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 39 العدد 4 سنة 2017
- مصطفى قارة، نبيل دحدوح وأحمد بدوي، الازمة المالية العالمية وتحديات استعادة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو الشامل في الدول العربية، ورقة مقدمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للصندوق النقد العربي، الرياض 2013.

5-المواقع

- http://www.toupie.org/Dictionnaire/Politique_relance.htm تاريخ الاطلاع 2019/06/15

6-المراجع باللغة الأجنبية

- Conseil national économique et social, rapport sur la demande sociale, marché de l'emploi, son évolution et ses perspectives, 2013.
- Conseil national économique et social,Rapport sur l'état économique et social de la nation 2012-2013,juin 2014,
- Conseil national économique et social,Rapport sur l'état économique et social de la nation 2011-2012,mai 2013,
- Hocine Benissad, L'ajustement Structurel "L'expérience du Magreb", OPU, Algérie, 1999, p 71 .
- Korotayev, Andrey V., & Tsirel, Sergey V.(2010). A Spectral Analysis of World GDP Dynamics: Kondratieff Waves, Kuznets Swings, Juglar and Kitchin Cycles in Global Economic Development, and the 2008–2009 Economic Crisis. Structure and Dynamics. Vol.4. #1. P.3-5
- M.Bellataf, Economie du Développement , OPU : Alger, 2010.

قائمة الجداول

الجدول رقم: 01	توزيع رخصة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على مختلف القطاعات الرئيسية	47
الجدول رقم: 02	توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.	51
الجدول رقم: 03	التوزيع القطاعات لبرنامج توطيد النمو 2014/2010.	54
الجدول رقم: 04	تطور الميزان التجاري.	58
الجدول رقم: 05	تطور التضخم في الجزائر خلال 2005-2015.	60
الجدول رقم: 06	تطور معدل البطالة في الجزائر	61

الفهرس

مقدمة	أ
الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة	11
المبحث الأول: الاطار المفاهيمي لسياسة الإنعاش الاقتصادي	12
المطلب الأول: مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادية	12
تعريف سياسة الإنعاش الاقتصادي و المفاهيم المتعلقة بها	12
وسائل الإنعاش الاقتصادي	17
الشروط العامة لتطبيق سياسة الإنعاش وفعاليتها	21
المطلب الثاني: بنية النشاط الاقتصادي الكلي	22
هيكل الاقتصاد القومي	22
الدورة الاقتصادية	25
الأزمة الاقتصادية	26
المبحث الثاني: التأصيل النظري لسياسة الإنعاش الاقتصادي	29
المطلب الأول: مقاربات الانعاش الاقتصادي	29
المطلب الثاني-نظريات الإنعاش الاقتصادي	31
اطروحات النظرية الكينزية	31
اسهامات نظريه النمو الداخلي	35
الفصل الثاني السياسات التنموية في الجزائر	38
المبحث الأول: دوافع سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر	39
المطلب الأول: أثر النظام الاشتراكي على الاقتصاد الجزائري	40
سلبيات التسيير الإداري للاقتصاد	41
تكلفة السياسة الاجتماعية	42
احتكار التجارة الخارجية	43
المطلب الثاني: فشل الاصلاحات الاقتصادية	45
الاعتماد على مداخيل النفط	45
الإبقاء على السياسية الاجتماعية	46
نقص الموارد المالية العادية	47
المبحث الثاني: خطة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر	49
المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	49
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	50
تنمية محلية وبشرية	50
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	51
دعم الإصلاحات	51
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	52

تحسين ظروف معيشة السكان 53
تطوير الهياكل القاعدية 47
دعم التنمية الاقتصادية 54
المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) 54
تحسين ظروف معيشة السكان 56
تطوير الهياكل القاعدية 56
دعم التنمية الاقتصادية 57
المبحث الثالث: تقييم سياسات وبرامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 58
المطلب الأول: نتائج سياسات وبرامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 58
1-النتائج المحققة في المحال الاقتصادي 58
1-1-الأثر على النمو الاقتصادي 59
1-2-الأثر على ظاهرة التضخم 60
1-3-الأثر على التشغيل 62
2-النتائج المحققة في المجال التنمية البشرية 63
2-1-التنمية البشرية في برنامج الإنعاش الاقتصادي 63
2-2-التنمية البشرية في البرنامج التكميلي لدعم النمو 65
2-3-التنمية البشرية في برنامج توطيد النمو الاقتصادي 66
المطلب الثاني: العوائق والصعوبات التي واجهتها سياسة الإنعاش الاقتصادي 67
العوائق والصعوبات في الجانب السياسي والإداري 67
العوائق والصعوبات في الجانب الاقتصادي 68
المطلب الثالث: رؤية مستقبلية لسياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 69
خاتمة 72
قائمة المصادر والمراجع 73
قائمة الجداول 77

ملخص

تعرضت الجزائري إلى عدة هزات بسبب انهيار أسعار النفط تركت أثار سلبية على الاقتصاد وعلى المجتمع، وهو ما دفع بالسلطات العامة إلى إطلاق برامج طموحة لإنعاش الاقتصاد معتمدة في ذلك على سياسة الانفاق العمومي. وتتمثل هذه السياسة في ثلاث برامج لدعم الإنعاش وتوطيد النمو الاقتصادي، وخصصت لها مبالغ مالية معتبرة.

حققت هذه البرامج نتائج متوسطة نظرا لعدم مرافقتها بإصلاحات هيكلية في مؤسسات الدولة، وعدم التخلي عن الممارسات السلبية الموروثة عن الماضي. ومع هذا يلاحظ أن الكثير من الإنجازات قد تحققت وتم تلبية احتياجات كانت ملحة في ميادين متعددة.

Abstract

Algeria suffered several shocks as a result of the collapse in oil prices, which had negative effects on the economy and society, prompting public authorities to launch ambitious programs to revive the economy. based on the public expenditure policy. This policy includes three programs to support the recovery and consolidate economic growth, with significant financial allocations.

These programs achieved average results because they were not accompanied by structural reforms of state institutions and negative practices inherited from the past were not maintained. However, many achievements have been made and urgent needs have been met in various areas .